



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

تخصص: مالية البنوك والتأمينات

بعنوان:

أثر صيغة المرابحة على ربحية النوافذ الإسلامية دراسة حالة البنك
الوطني الجزائري BNA وكالة تقرت خلال الفترة 2020 – 2025

من إعداد الطالبتين:

ميموني البتول

أيمن إيمان

نوقشت وأُنجزت علنا بتاريخ: 2025\05\28

أمام اللجنة المكونة من السادة:

١ / بن ساسي عبد الحفيظ..... (استاذ محاضر أ) (مشرفا)

١ / بوزيد عصام..... (استاذ محاضر أ) (رئيسا)

١ / مدور عبد الحميد..... (استاذ مساعد ب) (مناقشا)

السنة الجامعية: 2025\2024



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم المالية والمحاسبة،

تخصص: مالية البنوك والتأمينات

بمعنوان:

أثر صيغة المراهبة على ربحية النوافذ الإسلامية دراسة حالة البنك
الوطني الجزائري BNA وكالة تقرت خلال الفترة 2020 – 2025

من إعداد الطالبتين:

ميموني البتول

أيمن إيمان

نوقشت وأُنجزت علنا بتاريخ: 2025\05\28

أمام اللجنة المكونة من السادة

١ / بن ساسي عبد الحفيظ..... (استاذ محاضر أ) (مشرفا)

١ / بوزيد عصام..... (استاذ محاضر أ) (رئيسا)

١ / مدور عبد الحميد..... (استاذ مساعد ب) (مناقشا)

السنة الجامعية: 2024 \ 2025



{ وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين }

الحمد لله حبا وشكرا وامتنان على البدء والختام

الحمد لله الذي بفضلته تتحقق الغايات من بعد الاستعانة به وإنهاء الدرب بتوفيقه وتحقيق الحلم بفضلته بعد مسيرة دراسية حافلة بالإنجازات مسيرة دامت سنوات حملت في طياتها الكثير من الصعوبات والتعب، ها أنا اليوم أقف على عتبة تخرجي وارفع قبعتي بكل فخروامتنان.
فالحمد لله ما كنت لأفعل هذا لولا فضل الله عز وجل وتوفيقه

اهدي هذا النجاح إلى نفسي الطموحة التي كافحت حتى وصلت ماهي عليه الآن
إلى من دعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل إلى من أحمل اسمه بكل فخر، إلى من استمدت قوتي منه واعتازي من كان سنداً لا يميل "أبي العزيز"

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها إلى من كان دعاؤها سرنجاحي وحنانها بلسم جراحي قدوتي وصديقتي الأولى
"أمي الحنونة"

إلى مصدر قوتي إخوتي حفظهم الله ورعاهم وإلى كل من كان سببا في مد يد العون لي

إلى روح أخي المرحوم ضياء الدين رحمه الله

وجزيل الشكروالعرفان إلى جميع الأساتذة الذين درسوني طوال مسيرتي.

ولله الشكر كله الذي وفقني لأصل إلى هذه اللحظة والحمد لله على ما وهبني وان يجعلني مباركة أينما كنت.

البول



(من قال أنا لها نالها وأنا لها وان أبت رغما عنها أتيت لها)

لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون، لم يكن الحلم قريبا ولا طريق كان محفوفا بالتسهيلات لكنني فعلتها ونلتها.

إلى كل من دعمني بلا حدود ولا مقابل إلى من علمني أن الدنيا كفاح سلاحها العالم والمعرفة، وإلى ملاذي وقوتي بعد الله "أمي"

الشمعة التي أضاعت الظلمات وأوهجت حياتي.

إلى ضلعي الثابت وأمان أيامي إلى ملهمي في حياتي، وإلى من شددت عضدي بهم إلى خيرة أيامي وصفوتها إلى قرة عيني إخوتي.

إلى شريك أيامي الذي أمدني بالقوة وامن ودعمني في كافة أوقاتي لأصل لما أنا عليه الآن خطيبي.

ولكل من كان عونا وسندا لي في هذا الطريق ... لأصدقاء السنين وأصحاب الشدائد والأزمات أهديكم

هذا الانجاز وثمره نجاحي الذي لطالما تمنيته. وها أنا اليوم أتممت أول ثمراته راجية من الله عزوجل أن ينفعني به ويجعله حجة لي لا حجة علي.

إيمان

شكرا وتقديرا

بعد بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي هدانا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. نشكر الله سبحانه وتعالى على نعمه الكثيرة، أمدنا بالصحة والقوة وكان عوننا لنا دائما. وهب لنا توفيقا وسدادا لإنجاز هذه المذكرة.

نشكر كل من تلقينا على يده علما صالحا كما نخص بالشكر أستاذنا الفاضل المشرف على هذا العمل " الدكتور عبد الحفيظ بن ساسي " الذي كان حريصا على جودة هذا العمل وله منا فاضل الثناء وخالص الدعاء.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بخالص الشكر لمشرف قسم الصيرفة الإسلامية على مستوى البنك الوطني الجزائري وكالة تقرت " هشام قادري " على إشرافه على التربص الميداني على مستوى البنك.

وفي الختام نشكر كل من ساهم في هذه المذكرة من بعيد أو قريب بالقليل أو حتى بكلمة طيبة

البتول. إيمان

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر صيغة المراجعة كأداة تمويل إسلامية على ربحية النوافذ الإسلامية للبنك الوطني الجزائري، مع التركيز على وكالة تقرت كنموذج، وتمثل المراجعة أحد أبرز صيغ التمويل المعتمدة في النوافذ الإسلامية للبنوك التقليدية. حيث تعتمد على بيع سلعة مع هامش ربح معلوم ومتفق عليه بين البنك والعميل، دون التعامل بالفوائد الربوية.

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي باستخدام تحليل البيانات والقوائم المالية المتعلقة بالتمويل بالمراجعة في النافذة الإسلامية خلال الفترة المحددة، إلى جانب إجراء مقابلات مع موظفي قسم الصيرفة الإسلامية وبعض العملاء بغرض جمع بيانات تدعم التحليل وتوصلت إلى أهم نتائج كما يلي:

– ساهمت المراجعة بشكل ايجابي في رفع ربحية النافذة الإسلامية الخاصة بالوكالة، خاصة مع تزايد الطلب على هذا النوع من التمويل؛

– أظهرت الدراسة أن المراجعة تحظى بثقة الزبائن كونها مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية وأيضاً تتمتع بالشفافية.

الكلمات المفتاحية: تمويل بالمراجعة، نافذة إسلامية، صيغة المراجعة، ربحية النوافذ الإسلامية، البنك الوطني الجزائري.

Summary:

This study aims to analyze the impact of applying the Murabaha financing method on the profitability of Islamic windows at the National Bank of Algeria, with specific focus on the Touggourt branch as a case study.

Murabaha is one of the most prominent financing instruments used in Islamic banking, based on the sale of goods with a known and agreed-upon profit margin, between the bank and the client, without involving interest.

The research adopts a descriptive and analytical methodology by examining financial data related to Murabaha operations at the Islamic windows of the branch over a specific period. It also includes interviews and questionnaires with bank employees and clients to collect field data supporting the analyses.

Results:

- Murabaha operations positively contributed to the profitability of the Islamic window at the branch , especially with increasing demand for this type of financing ؛
- The study revealed that clients trust Murabaha due to its compliance with Sharia principles and its transparency.

Keywords: Murabaha financing, Islamic window, Murabaha contract, profitability of Islamic windows, National Bank of Algeria.

قائمة المحتويات

الصفحة	قائمة المحتويات
VIII	الإهداء
VIII	الشكر والتقدير
VIII	الملخص
VIII	قائمة المحتويات
VIII	قائمة الجداول والأشكال
VIII	قائمة الملاحق
أ - ج	مقدمة
06	تمهيد
07	الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لأثر صيغة المراجعة على ربحية النوافذ الإسلامية
07	المبحث الأول مفاهيم أساسية حول أثر صيغة المراجعة على ربحية النوافذ الإسلامية
21	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
32	خلاصة الفصل
33	الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لأثر صيغة المراجعة على ربحية النافذة الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري وكالة تقرت
35	المبحث الأول: طريقة وأدوات الدراسة
41	المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها
51	خلاصة الفصل
53	خاتمة
59	المراجع
61	الملاحق
72	الفهرس

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة	30
(2-2)	حجم التمويلات الإسلامية على مستوى الوكالة	44
(3-3)	أنواع المربحة وحجم التمويلات لكل نوع	47

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم 01	مخطط يوضح التمويل بالمربحة	11
الشكل رقم 02	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	37
الشكل رقم 03	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة تقرت - 941-	38
الشكل رقم 04	دائرة نسبية تمثل حجم التمويل بالمربحة من التمويل الكلي الإسلامي	45
الشكل رقم 05	دائرة نسبية تمثل تمويلات أنواع المربحة	48

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق رقم 01	شهادة المطابقة الشرعية للنافذة الإسلامية	63
الملحق رقم 02	شهادة المطابقة الشرعية مرابحة عقارية	66
الملحق رقم 03	ملف تمويل منتج مرابحة عقارية	67
الملحق رقم 04	شهادة المطابقة الشرعية مرابحة التجهيزات	64
الملحق رقم 05	ملف تمويل منتج مرابحة التجهيزات	69
الملحق رقم 06	شهادة المطابقة الشرعية مرابحة السيارات	65
الملحق رقم 07	ملف تمويل منتج مرابحة سيارات	71
الملحق رقم 08	شهادة المطابقة الشرعية الإجارة العقارية	62

مقدمة

توطئة:

تعد الصيرفة الإسلامية من أبرز البدائل المالية المعاصرة التي فرضت وجودها في الأسواق المصرفية، سواء في الدول الإسلامية أو غيرها، نظرا لما تقدمه من صيغ تمويلية تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية وتستجيب في الوقت نفسه إلى حاجات المتعاملين الاقتصادية.

ففي ظل تنامي الطلب على المنتجات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، برزت العديد من النوافذ الإسلامية كآلية اعتمدها العديد من البنوك التقليدية للاستجابة لهذه الحاجة، دون الانفصال الكامل عن النظام المصرفي التقليدي. وتتمثل النوافذ الإسلامية في وحدات مستقلة ماليا وإداريا داخل البنوك التقليدية، تقدم خدمات ومنتجات مصرفية إسلامية، وتحت إشراف هيئات شرعية متخصصة. وقد شهدت هذه النوافذ توسعا ملحوظا في العديد من الدول، نظرا لقدرة على جذب شريحة واسعة من المتعاملين الذين يفضلون التعاملات المالية الشرعية.

ومن بين أبرز صيغ التمويل المعتمدة في هذه النوافذ، نجد المراجعة، التي تعد من أكثر العقود استخداما وانتشارا، سواء من حجم التمويلات أو من حيث الإقبال من طرف الزبائن. وتحتل المراجعة مكانة مركزية في النوافذ إذ تعد من أكثر الصيغ تمويلا لما تتميز به من وضوح وسهولة وانخفاض نسبي في المخاطر، مما يجعلها الخيار المفضل لدى العديد من البنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية.

انطلاقا من هذه المعطيات، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل إثر صيغة المراجعة على ربحية النوافذ الإسلامية، من خلال دراسة العلاقة بين اعتماد هذه الصيغة كأداة تمويل رئيسيون بين النتائج المحققة على مستوى البنك، مع محاولة فهم حدود مساهمتها الفعلية في الأداء العام لهذه النوافذ.

أولا/ إشكالية الدراسة:

في هذا السياق فان دراسة أثر صيغة المراجعة على ربحية النوافذ الإسلامية تعد موضوعا حيويا، حيث تسلط الضوء على كيفية تعزيز النمو المالي والاستدامة في قطاع التمويل الإسلامي وما سبق يمكن صياغة الإشكالية العامة للدراسة كما يلي:

" ما هو أثر صيغة المراجعة على ربحية النافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري وكالة تقرت؟ "

تتضمن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما طبيعة الأساليب التمويلية التي تقدمها النافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري وكالة تقرت؟
2. ما هي مستويات التمويل بالمراجعة بالنافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري وكالة تقرت؟
3. ما مدى حجم تأثير التمويل بالمراجعة العقارية على ربحية النافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري خلال فترة الدراسة؟

ثانيا/ فرضيات الدراسة:

- للإجابة على إشكالية الدراسة استند البحث على الفرضيات التالية:
1. كما نعرف أساليب التمويل الإسلامي تنقسم إلى ثلاثة صيغ أساسية إلا وهي الصيغ القائمة على البيوع، والصيغ القائمة على المشاركة والصيغ القائمة على الإجارة وتعتمد النافذة الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري على مختلف الصيغ من بيوع وشركة وإجارة وهي 9 منتجات إسلامية ويعتمد منها على: المراجعة، الاستصناع، السبيل والإجارة العقارية المنتهية بالتمليك؛
 2. يعد التمويل بالمراجعة من أهم الصيغ المعتمدة ضمن المنتجات الإسلامية التي تقدمها النافذة الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري وكالة تقرر وقد اعتمد البنك على ثلاث صيغ رئيسية للمراجعة وهي: مراجعة عقارية، مراجعة السيارات ومراجعة التجهيزات؛
 3. تنوع مستويات المراجعة اظهر تزايد طلب الزبائن نحو المراجعة العقارية هذا ما أظهرته البيانات أن التمويل بالمراجعة العقارية يشكل نسبة كبيرة من إجمالي تمويلات المراجعة الممنوحة وكذلك يسهم في تعزيز ربحية النافذة الإسلامية على مستوى الوكالة وذلك ما يتيح من عوائد مالية ثابتة ومنتظمة.

ثالثا/ مبررات اختيار الموضوع:

تتمثل مبررات اختيار الموضوع فيما يلي:

المبررات الموضوعية:

- __ توجه سياسة الدولة الجزائرية نحو الصيرفة الإسلامية منذ 2020، حيث اعتمدت معظم البنوك التقليدية على كافة التراب الوطني فتح نوافذ للصيرفة الإسلامية؛
 - __ بحث الناس على تمويل بطريقة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية واهتمام شريحة واسعة من المتعاملين للصيغ الإسلامية مما يجعل الدراسة ذات أهمية؛
 - __ الانتشار الواسع لصيغة المراجعة التي تعد من أثر الصيغ استعمالا في السوق المصرفي الجزائري، وهو ما يستدعي تحليل مدى تأثيرها على نتائج البنوك، خاصة على مستوى النوافذ.
- المبررات الذاتية:

- __ الاهتمام الشخصي بمجال الصيرفة الإسلامية والبحث عن صيغة المراجعة والرغبة الشخصية في الإسهام لتطوير هذا القطاع من خلال تقديم نتائج تحليلية وتوصيات قد تفيد البنوك؛
- __ كون موضوع البحث له علاقة بمجال التخصص (مالية البنوك والتأمينات)؛

رابعا/أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنها:

1. تأتي هذه الدراسة في ظل التوجه الوطني والعالمي نحو تنمية الصيرفة الإسلامية على المستوى الوطني وتوسيع حصتها في السوق المصرفي الجزائري، مما يجعل نتائجها مهمة بالنسبة لمسيرى القطاع المصرفي في الجزائر، خاصة فيما يتعلق بتوجيه السياسات التمويلية المستقبلية؛
2. تساهم في إعطاء صورة عن مدى مساهمة صيغة المراجعة على ربحية النوافذ الإسلامية، باعتبارها أكثر الصيغ استعمالا نظرا لتوجه طلبات المتعاملين إليها؛
3. جمع المعلومات المهمة حول موضوع صيغة المراجعة وأثرها على ربحية النوافذ الإسلامية وإبراز دورها في زيادة عوائد البنك.

خامسا/ أهداف الدراسة:

- ومن خلال الفرضيات التي طرحت سابقا تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف هي:
1. التعرف على مفاهيم أساسية حول صيغة المراجعة والنوافذ الإسلامية مع التركيز على أنواعها ودراسة أثر التمويل بالمراجعة على ربحية النافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري وكالة تقرت وتقييم فعالية أدائها في دعم نشاط الصيرفة الإسلامية داخل البنك؛
 2. تحليل واقع التمويل بصيغة المراجعة بجميع مستوياتها على مستوى البنك الوطني الجزائري وكالة تقرت من حيث حجم التمويل وتوزيعه وتحديد العلاقة بين حجم التمويل والنتائج المحققة وأيضا مدى مساهمة صيغة المراجعة في زيادة هامش ربح البنك الوطني الجزائري وكالة - تقرت -.

سادسا/ حدود الدراسة: يكون نطاق الدراسة على النحو التالي:

تم الاعتماد على عينة من البنوك التقليدية التي تتعامل بالصيرفة الإسلامية وهو البنك الوطني الجزائري وكالة - تقرت -

وقد شملت الدراسة الفترة من 2020 إلى 2025 من خلال ما يوجد في التقارير المالية السنوية للبنك الوطني الجزائري.

سابعا/ منهج الدراسة والأدوات المستعملة:

من أجل اختبار فرضيات، والإجابة على إشكالية المطروحة، اعتمدت هذه الدراسة على ما يلي:

تم الاعتماد على الأسلوب التحليلي لدراسة البيانات والقوائم المالية بالإضافة إلى أسلوب دراسة حالة في عرض وتفسير المعطيات الخاصة بمساهمة صيغة المراجعة في زيادة ربحية النوافذ الإسلامية.

أما فيما يتعلق بالأدوات المستعملة، فقد تم الاعتماد في جمع المعلومات على: التقارير السنوية والقوائم المالية الصادرة عن البنك الوطني الجزائري محل الدراسة. وكذلك ب ب برنامج EXCEL في الجداول والأشكال البيانية.

ثامنا/مرجعية الدراسة:

من أجل الجانب النظري للبحث اعتمدنا على المصادر والمراجع التالية:

- الدراسات السابقة العربية والأجنبية؛
- الكتب، الرسائل الجامعية كالدكتوراه التي تناولت موضوع الدراسة، وأيضا المقالات المختلفة.
- أما في الجانب التطبيقي استخدمنا:
- المقابلة الشخصية؛
- الملاحظة.

تاسعا/ صعوبات الدراسة: واجهت بعض الصعوبات أثناء إنجاز لهذه الدراسة تمثلت أهمها في:

- صعوبة إيجاد دراسة الحالة في إطار انعدام الاتفاقيات والشراكة بين الجامعة والمؤسسات المالية الاقتصادية؛
- كانت الدراسة تهدف آلة قياس حجم التمويل صيغة المراجعة مقارنة بالحجم الكلي لكل سنة لكن القوائم المالية الممنوحة لا يمكنها لأنها عامة متمثلة في فترة من كل سنة، وأيضا لحدثة انتهاج الصيرفة الإسلامية على المستوى الوطني.

عاشرا /هيكل الدراسة:

يتضمن البحث بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة فصلين تحتوي على ما يلي:

الفصل الأول: يتناول مبحثين يتمثل المبحث الأول الأدبيات النظرية والتطبيقية لأثر صيغة المراجعة على ربحية النوافذ الإسلامية، بالإضافة إلى التطرق ماهية صيغة المراجعة أشكالها وضوابطها وإجراءات البيع بالمراجعة بالإضافة إلى مفاهيم حول ربحية النوافذ الإسلامية، وصولا إلى منتجات النوافذ الإسلامية، لنهني هذا الفصل بالمبحث الثاني الذي يتمثل في مجموعة من الدراسات السابقة المختلفة العربية والأجنبية في الأدبيات التطبيقية.

الفصل الثاني: يتناول دراسة ميدانية، تضمن المبحث الأول فيها تقديم عام لعينة من الدراسة الميدانية، منهج والأدوات المستعملة خلال فترة الدراسة، والمبحث الثاني سنعرض فيه تحليل ومناقشة النتائج.

**الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لأثر
صيغة المراجعة على ربحية النوافذ الإسلامية**

تمهيد:

في ظل انتشار الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية وفتح نوافذ إسلامية وتقديم خدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية برزت النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية كوسيلة فعالة لتلبية احتياجات العملاء وجذب شريحة واسعة من العملاء الذين يفضلون التعاملات المصرفية الشرعية.

ومن أبرز الصيغ التمويلية المستخدمة على مستوى هذه النوافذ هي صيغة المراجعة التي تحظى بشعبية كبيرة لما تتسم له من وضوح، كما وتعتبر كمؤشر على كفاءة واستدامة هذه النوافذ. فان دراسة أثر ربحية صيغة المراجعة على ربحية هذه النوافذ يعد أمراً بالغ الأهمية لما فيه من تحديات وعلى هذا السياق أثر صيغة المراجعة على ربحية النوافذ الإسلامية هي محل دراستنا في هذا الفصل من ناحية ماهيتها ضوابطها شروطها وكذلك النوافذ الإسلامية نشأتها وأهدافها وعوامل نجاحها، من اجل هذا جاءت الخطة بالمباحث التالية:

__المبحث الاول: مفاهيم اساسية حول أثر صيغة المراجعة على ربحية النوافذ الإسلامية.

__المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول أثر صيغة المراجعة على ربحية النوافذ الإسلامية.

تعد الصيرفة الإسلامية من المجالات المالية التي شهدت تطوراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، حيث تزايدت وتيرة اهتمام البنوك التقليدية في الجزائر بفتح نوافذ إسلامية لتلبية حاجات الأفراد والمؤسسات وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

ومن بين هذه الأدوات التمويلية الأكثر استخداماً في النوافذ تأتي صيغة المراجعة، والتي تمثل واحدة من أبرز صيغ البيوع الإسلامية وتتميز بأنها تتيح توفير تمويل للزبائن لاقتناء مختلف السلع والخدمات وكذلك العقارات. يهدف هذا المبحث إلى استعراض مفاهيم أساسية متعلقة بصيغة المراجعة وكذلك النوافذ الإسلامية بالإضافة إلى دراسة أثرها في زيادة ربحية النوافذ الإسلامية وتحليل العوامل المؤثرة ولهذا ينقسم المبحث إلى ثلاث مطالب وهي: مطلب أول متمثل في ماهية صيغة المراجعة والمطلب الثاني متمثل في مفهوم النوافذ الإسلامية ومطلب ثالث يتمثل في أثر صيغة المراجعة على ربحية النوافذ الإسلامية.

المطلب الأول: ماهية صيغة المراجعة.

من خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى عدة تعاريف مختلفة لصيغة المراجعة مع إبراز أشكالاتها وكذلك التعرف إلى الضوابط التي تحكم صيغة المراجعة وإجراءات، الضوابط التي تحكمها، إجراءات البيع بالمراجعة.

الفرع الأول: مفهوم المراجعة وأشكالاتها.

يتضمن هذا الفرع تعريف المراجعة من المنظور اللغوي والاصطلاحي ومشروعية المراجعة

أولاً: تعريف المراجعة

لغة: من الفعل ربح يربح رباً ورباحاً، والعرب تقول للرجل إذا دخل تجارة بالسماح والرباح، والربح بالكسر النماء في التجرة، وقال ابن العربي: هو اسم ما ربحه، وتقول العرب كذلك ربحت تجارته؛ إذا ربح صاحبها فيها ويقال بالمجاز تجارة رابحة، وفي القرآن الكريم قال تعالى: (فما ربحتم تجارتهم وما كانوا مهتدين) البقرة: الآية

16 رب حت تجارتهم أي ما ربخوا في تجارتهم، لان التجارة لا تربح إنما يربح ما يوضع فيها.¹

¹ محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس الجزء السادس، مطبعة الكويت الحكومية، 1397 هـ. ص 380

وراجحته على سلعته أي أعطيته ربحاً، وأعطاه المال مراجعة أي على الربح بينهما، ويقال بعتك السلعة مراجعة، وكذلك اشتريته مراجعة تريخ طلب الأرباح وتكسب، ومال ذو ربح، والربح هو المكسب.

اصطلاحاً:

هناك تعريف عديدة من الجانب الاصطلاحي للمراجعة نذكر منها:

التعريف الأول: تعتبر من أكثر الصيغ شيوعاً في النوافذ الإسلامية حيث يستخدمها المصرف في مختلف الأنشطة والقطاعات، عرفها علة أنها اتفاق بين طرفين يتم بين البنك وأحد عملائه من أجل بيع لسلعة ما مع زيادة ربح معلوم متفق عليه أي أن يكشف البائع للمشتري ثمن الذي اشترى به السلعة مع إلزامية الربح عليه.¹

التعريف الثاني: المراجعة هي معاملة بيع على نطاق واسع بين العملاء والبنوك، المشتري يقترب من البنك للحصول على السلع بدوره، يشتريها البنك من طرف ثالث (المورد) ثم يعيد بيعها للمقترض بسعر متفق عليه للدفع الفوري أو المؤجل، يقوم البائع بإبلاغ المشتري بتكلفة الحصول على المنتج المحدد ويتم التفاوض على هامش الربح بينهما، عادة ما يتم دفع التكلفة الإجمالية على شكل أقساط.²

التعريف الثالث: هي هيكل تمويل إسلامي يتفق فيه البائع والمشتري على تكلفة الأصل وهامش الربح، ويشار إليها أيضاً باسم التمويل بالتكلفة مضافاً إليه ربح يحل هامش الربح.

مشروعيتها:

وقد استدلل الجمهور من العلماء على جوازها بما يأتي:

عموم الأدلة تقضي بإباحة البيع، مثل قوله تعالى: "واحل الله البيع وحرم الربا" (البقرة: 275) يرى الجمهور من العلماء: أن المراجعة صورة من صور البيع، والبيع جائز في الجملة، فكذلك المراجعة الإجماع: حيث قد نقل تعامل الناس بها في مختلف الإعصار والأمصار بغير نكير، ومثل حجة. يقول ابن قدامة في المغني: "والمراجعة أن يبيعه بربح فيقول: رأس مالي فيه مائة بعتك هبها وربح عشرة. فهذا جائز بلا خلاف في صحته، ولا نعلم أحداً كرهه.

¹ فريد مشري، دور الأدوات المالية الإسلامية في تمويل البنوك الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة 2017 ص 17.

² أحمد صافية، بن قدور أشواق، دور التمويل الإسلامي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية التمويل الأصغر في السودان نموذجاً (مجلة الاستشراف والتحليل الاقتصادي) العدد الثاني، جامعة تمنراست الجزائر ، 2022\12\28 ص: 87_88

فالقول في المراجعة هو القول في البيع، لأنهم أتعدوا أن تكون صورة من صور، فضلا عن استجماعها لشرائط الجواز، وجريانها على قواعد الصحة البيع من العن بالثمن وغير ذلك.¹

اتفاق الفقهاء: هناك فتوى صادرة عن مؤتمر المصارف الإسلامية الثاني المنعقد بالكويت جمادى الثاني 1403 هـ الموافق ل 1983 م تقول "ان المواعدة على بيع المراجعة أمر الشراء بعد تملك السلعة المشتراة وحياتها ثم بيعها لمن أمر بشرائها بالربح المذكور في لوعده بالشراء السابق هو أمر جائز شرعا طالما كانت تقع على البنك خسارة الهلاك قبل التسليم ويستوجب الرد في حالة العيب المخفي أما بالنسبة للوعد وكونه ملزما للأمر بالشراء أو للمصرف أو إلى كليهما فإن أخذ الالتزام أمر شرعي لكليهما فكل بنك مخير في مسألة القول بالإلزام حسب ما تراه الهيئة الرقابية الشرعية للبنك."²

بيع المراجعة هي بيع والبيع جائز بالجملة وكذلك المراجعة وأول من أدخل صيغة المراجعة الى النظام المصرفي الإسلامي هو دكتور سامي حسن محمود حيث اسمها "بيع المراجعة للأمر بالشراء" وذلك في رسالته لدكتوراه حول "تطور الأعمال المصرفية بما يتفق مع الشريعة الإسلامية" وقد عرض هذه الصيغة على بعض الفقهاء فأفتوا فيها بالجواز، وذلك بالاعتماد على فتوى الامام الشافعي في كتابه "الأم" والذي يقول فيه.... "وإذا أرى الرجل السلع فقال اشترى هذه فأربحك فيها كذا" فأشترها الرجل فالشراء جائز.³

ثانيا: أشكال المراجعة

انطلاقا من هذه التعريفات ميز الفقه بين نوعين من المراجعة:

- **المراجعة البسيطة:** وهي التي تتم بين طرفين، أحدهما يمتلك السلعة والتي يكون قد اشتراها في وقت سابق واحتفظ بها إلى أن يظهر الطرف الآخر المشتري أو يكون قد اشتراها مع اتفاق مسبق معه إضافة إلى ربح معلوم.
- وتسمى كذلك بالمراجعة الفقهية وتكون السلعة فيها حاضرة لدى البائع وفيها طرفين (البائع والمشتري).

¹ عبد الرحمان مفيض، رؤية شرعية حول المراجعة وصياغتها، مجلة الجامعة الإسلامية العالمية شيتاغونغ، المجلد الرابع، العدد الرابع، ص 169 ديسمبر 2007.

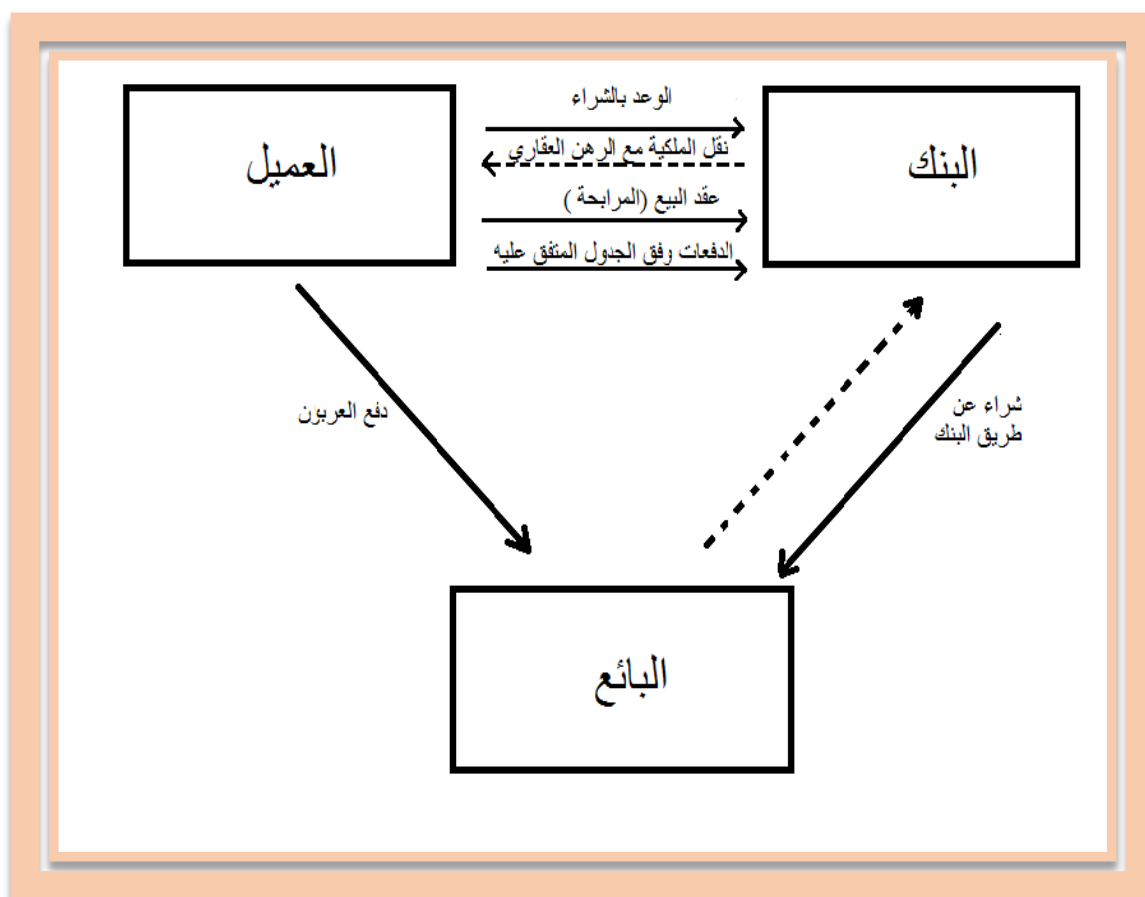
² يوسف القرضاوي، بيع المراجعة للأمر بالشراء كما تجربه المصارف الإسلامية وقواعد الشريعة، الطبعة الاولى، مؤسسة الرسالة، 2001 ص12 و ص13

³ سليمان ناصر، تطوير صيغ التمويل الإسلامي لأجل قصير للبنوك الإسلامية، نشر جمعية التراث، الطبعة الاولى، غرداية الجزائر، 2002 ص109

- المراجعة المركبة: أو ما تعرف بالمراجعة المصرفية أو الحديثة أو المراجعة للأمر بالشراء وهي من أكثر الصيغ استعمالاً في البنك وهي طلب الفرد أو المشتري من الشخص الآخر (البنك) أن يشتري سلعة بمواصفات محددة، وكذلك قيام البنك بتنفيذ طلب المتعاقد معه على أساس شراء الأول ما يطلب الثاني¹ من خلال التطرق إلى أشكال المراجعة لدينا مخطط يوضح نوع من أشكالها وهو المراجعة للأمر بالشراء:

¹ احمد صبحي العيادي، أدوات الاستثمار الإسلامية، دار الفكر، الطبعة 1، الأردن 2010، ص 61

الشكل رقم (01): مخطط يوضح تمويل بالمراجعة للمنتج (سيارة)



المصدر: Murabaha Financing central banking of Afghanistan

الفرع الثاني: شروط التمويل بالمراجعة وضوابطها.

من خلال هذا الفرع يتم التعرف على أهم شروط التمويل بصيغة المراجعة وضوابطها

أولاً: شروط التمويل بالمراجعة

يستند التمويل بصيغة المراجعة إلى مجموعة من الشروط التالية:

- تقديم طلب للتمويل: يحدد العميل السلعة أو العقار الذي يرغب في شرائه ويتقدم بطلب إلى البنك، موضحاً تفاصيل السلعة وقيمتها.
 - توقيع عقد الوعد بالشراء: يوقع العميل مع البنك عقد يتضمن وعداً بشراء السلعة بعد إن يكتنيها البنك، مع الاتفاق على نسبة الربح وشروط السداد.
 - شراء البنك للسلعة: يقوم البنك بشراء السلعة من البائع ودفع قيمتها، مما يجعله المالك الفعلي للسلعة.
 - توقيع عقد المراجعة: بعد تملك البنك للسلعة، يوقع مع العميل عقد المراجعة الذي يحدد سعر البيع (تكلفة الشراء مضافاً إليها الربح المتفق عليه) وجدول السداد.
 - تسليم السلعة للعميل: ينقل البنك ملطية السلعة إلى العميل، ويستلم العميل السلعة أو العقار.
 - سداد الأقساط: يلتزم العميل بسداد الأقساط المتفق عليها وفقاً لجدول زمني المحدد في عقد المراجعة.
- من الضروري إن يتحمل البنك مخاطر تملك السلعة أو العقار خلال الفترة بين شرائها وبيعها للعميل، لضمان توافق العملية مع أحكام الشريعة الإسلامية.¹

هذا الترتيب يميز المراجعة عن التمويل التقليدي القائم على الفائدة.

ثانياً: ضوابط المراجعة

لضمان صحة عقد المراجعة وفقاً للشريعة الإسلامية، وجب الالتزام بالضوابط التالية:

- وجود السلعة عند البيع: يجب أن تكون السلعة موجودة فعلياً وقت إبرام العقد، فلا يجوز بيع ما لا وجود له.

¹ Muhammad Imran Othman .Murabaha meezan bank's guide to Islamic banking, Dar Al-ishaat, journal of ethica institute of Islamic finance, No: 132, page 132-138. Pakistan, 2023.

- امتلاك البنك للسلعة: يجب إن يمتلك البنك السلعة ملكية حقيقة قبل بيعها للعميل، فلا يجوز بيع ما لا يملكه البائع.
 - قبض البنك للسلعة: يجب إن يقبض البنك السلعة قبضة حقيقيا أو حكما قبل بيعها، بحيث يتحمل تبعاتها من ضمان أو تلف.
 - تحديد الثمن الأول والربح: يجب إن يكون الثمن الذي اشترت به السلعة (رأس المال) معلوما للعميل، مع تحديد مقدار الربح بشكل واضح.
 - خلو العقد من الربا: يجب إن يكون شراء المصرف للسلعة في الأصل خاليا من أي شبهة ربوية، خاصة إذا كان الشراء بثمن مؤجل.
 - بيان العيوب: يلتزم المصرف بإبلاغ العميل بأي عيوب موجودة في السلعة، سواء كانت قبل الشراء أو حدثت بعده.
 - عدم استخدام السلعة لأغراض غير شرعية: يجب إن تكون السلعة محل العقد مباحة الاستخدام في الشريعة الإسلامية.
 - تسليم السلعة مؤكدا: يجب إن يكون تسليم السلعة للعميل مضمونا وغير معلق على شرط أو احتمال.
 - تحديد السعر بشكل قاطع: يجب إن يكون سعر البيع محددا وواضحا دون أي غموض أو جهالة.
 - خلو العقد من الشروط الباطلة: يجب إن يكون عقد المراجعة خاليا من أي شروط تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.¹
- الالتزام بهذه الضوابط يضمن توافق عقد المراجعة مع أحكام الشريعة الإسلامية، مما يسهم في تحقيق العدالة والشفافية في المعاملات المالية.

المطلب الثاني: مفاهيم حول النوافذ الإسلامية.

شهد النظام المصرفي العالمي في العقود الأخيرة تطورا ملحوظا في بروز التمويل الإسلامي كبديل يتمتع بجاذبية متزايدة، نظرا لارتكازه على مبادئ الشريعة الإسلامية التي تحظر التعامل بالفوائد الربوية في المعاملات،

¹Muhammad Imran othmani , page n: 133

واستجابة لهذا التوجه، بادرت العديد من البنوك التقليدية إلى إنشاء نوافذ إسلامية تقدم خدمات مالية إسلامية، حيث تتمتع باستقلالية نسبية داخل البنك التقليدي وتشرف عليها هيئات شرعية لضمان سلامة المعاملات من الناحية الفقهية.

يهدف هذا المطلب إلى توضيح مفاهيم أساسية مرتبطة بالنوافذ الإسلامية من حيث تعريفها نشأتها، أهدافها، أنشطتها وعوامل نجاحها.

الفرع الأول: مفهوم النوافذ الإسلامية.

ينقسم الفرع الأول إلى أربعة عناصر نتعرف فيه إلى تعريفات مختلفة عن النوافذ الإسلامية، نشأة وأسباب نشأة هذه النوافذ وأهدافها.

أولاً: تعريف النوافذ الإسلامية

عندما ترغب البنوك التقليدية في تقديم خدمات مصرفية خالية من الفوائد فإنها تنشئ نوافذ إسلامية لهذا الغرض، تقدم خدمات مصرفية مشابهة للبنوك الإسلامية الكاملة، ويمكن تعريفها كما يلي:

التعريف الأول: اختلفت وتعددت التعاريف للنوافذ الإسلامية في إيصال المعنى الاصطلاحي لها، فقد عرفها البعض على أنها: " الوحدات التنظيمية تديرها المصارف التقليدية وتكون متخصصة في ممارسة جميع الأنشطة المصرفية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ".

كما عرفت بأنها " نظام مزدوج، أي النظام الذي يقدم فيه المصرف الربوي خدمات مصرفية إسلامية إلى جانب الخدمات التقليدية.¹

التعريف الثاني: قسم أو وحدة منفصلة يتم إنشاؤها من قبل مؤسسة مالية تقليدية لتقديم المنتجات والخدمات الإسلامية للعملاء الذين يفضلون التمويل الإسلامي على التمويل التقليدي.²

التعريف الثالث: هي عبارة عن أقسام وفروع داخل البنوك التقليدية تقدم خدمات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتعتبر بديلاً عن البنوك الإسلامية الكاملة، حيث تتيح للعملاء استخدام المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية دون الحاجة إلى التعامل مع بنك إسلامي.

¹ فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية، بحث مقدم إلى المؤتمر الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2005.

² Shamsalden Aziz Salih, Islamic windows of the conventional banks. Challenges and solutions, law department factuality of law and international relations, Mediterrean journal of social sciences, No: 06, page 28-38 .Soran 2018

ثانيا: نشأة النوافذ الإسلامية

الصيرفة الإسلامية في شكلها المعاصر ليست إلا إحياء وتجديداً لجانب من جوانب النظام الاقتصادي الإسلامي الذي نشأ مع الدولة الإسلامية منذ أيامها الأولى، والذي هو جزء لا يتجزأ من العقيدة الإسلامية في ذاتها أما فكرة إنشاء نوافذ إسلامية تابعة للبنوك التقليدية تعود إلى بداية ظهور المصارف الإسلامية فعندما بدأت فكرة إنشاء المصارف الإسلامية تنتقل من الجانب النظري إلى الواقع العملي في مطلع السبعينات من القرن الماضي، قامت بعض البنوك التقليدية لهذه المصارف ومحاولة التشكيك في مصداقية العمل فيها والأساليب الاستثمارية التي طبقتها .

وقد كان مصرف مصري طليعة البنوك التجارية التي اتجهت إلى إنشاء فروع تقدم خدمات مصرفية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، حيث قام بنك مصري عام 1980م بإنشاء أول فرع يقدم الخدمات المصرفية الإسلامية وأطلق عليه اسم "فرع الحسن للمعاملات الإسلامية".¹

وفي المملكة العربية السعودية كان للمصرف الأهلي التجاري السابق في خوض غمار هذه التجربة حيث قام في عام 1987م بإنشاء أول صندوق استثماري يحمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وهو صندوق المتاجرة العالمية في السلع، ثم تلي ذلك قيام المصرف بإنشاء أول فرع إسلامي وكان ذلك عام 1990م، ومع التوسع في إنشاء الفروع الإسلامية قام المصرف في عام 1992م بإنشاء إدارة مستقلة للإشراف على تلك الفروع التي تجاوز عددها ست وأربعون فرعاً إسلامياً موزعة على مختلف مدن المملكة.²

ثالثاً: أسباب نشأة النوافذ الإسلامية

اختلفت الآراء حول الأسباب التي دعت العديد من البنوك التجارية التقليدية لإنشاء نوافذ أو شبائيك متخصصة في المعاملات المصرفية الإسلامية، وهذه الأسباب وإن اختلفت من بنك لآخر، إلا أنه بشكل عام يمكن حصرها فيما يلي:

- رغبة البنوك التجارية في تعظيم أرباحها وجذب المزيد من رؤوس الأموال الإسلامية للاستحواذ على حصة كبيرة من سوق رأس المال؛

¹ Shabbir Malik Shahzad, Nexus between customer preference and operation of conventional banks Islamic windows in Pakistan. le journal marketing .2020

² نجيب سمير خريس، النوافذ الإسلامية في البنوك الربوية من منظور اقتصادي إسلامي، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد الرابع عشر العدد الثاني، ص 148. 2014

- تلبية الأفراد على الخدمات المصرفية الإسلامية في المجتمعات الإسلامية التي تنحري من التعامل مع البنوك الربوية.
- عدم الحاجة لإنشاء المزيد من البنوك الإسلامية؛
- المحافظة على عملاء البنوك التجارية من النزوح إلى البنوك الإسلامية؛
- حب المنافسة والتقليد وعدم الرضا بغياب اسم المصرف عن هذا الميدان الجديد؛
- سهولة سيطرة المصرف الرئيسي على الفرع بالنسبة للسيطرة على مصرف مستقل، هذا بالإضافة إلى سهولة الإجراءات القانونية لإنشاء فرع بالنسبة لتأسيس مصرف جديد؛
- بالنسبة للبنوك التجارية في الدول الغربية السبب الرئيسي وارد إنشاءها لتلك الفروع التي تتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية هو التزايد المستمر والكبير في أعداد المسلمين في تلك الدول ورغبتهم للتعامل وفق النظام المصرفي الإسلامي¹.

الإضافة إلى كل الأسباب التي تم ذكرها والتي تركز أساساً على الجانب المادي وروح المنافسة، إلا أن هناك بعض البنوك التجارية يحركها في إنشاء الفروع الإسلامية بصفة أساسية الرغبة في التحول التدريجي نحو مصرف إسلامي.

رابعاً: أهداف النوافذ الإسلامية

ويمكن إجمال أهم الأهداف فيما يلي:

- العناية بمقاصد الشريعة الإسلامية واستبدال الحرام بالحلال في المعاملات المصرفية؛ جلب شريحة من أصحاب المدخرات ورجال الأعمال الذين يرغبون في التعامل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية؛
- مجارة النهضة في العالم الإسلامي في مجال إنشاء البنوك الإسلامية؛
- تشجيع الاستثمار ومحاربة الاكتناز عن طريق إيجاد فرص عدة للاستثمار وصيغ تتناسب مع الأفراد والشركات؛
- تحقيق الربح وفق منهج المشاركة ووفق التوجه الإسلامي؛
- رفع الحرج عن المسلمين من التعامل بالربا في المدن التي ليس فيها البنوك الإسلامية؛
- إتباع سياسة التدرج في التحول من النظام المصرفي التقليدي إلى النظام المصرفي الإسلامي²؛

¹ نجيب سمير خريس، مرجع سبق ذكره، ص 117.

² فهد الشريف، مرجع سبق ذكره،

محافظة على عملاء البنك التجاري من جذب البنوك الإسلامية لهم بتوفير مختلف الصيغ والمعاملات المصرفية الإسلامية على مستوى البنوك التقليدية؛

الفرع الثاني: عوامل نجاحها وأنشطتها.

أولاً: عوامل نجاح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

نجاح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية يرتكز على مجموعة من العوامل التي تحقق الامتثال لشعري والاستدامة المالية وكذا جذب العملاء. ومن أبرز هذه العوامل:

الامتثال للشريعة الإسلامية: ضمان إن جميع المنتجات والخدمات المصرفية على مستوى النوافذ الإسلامية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية¹ من خلال هيئة رقابة شرعية مستقلة؛

الدعم المؤسسي والإداري: توفير إدارة متخصصة في الخدمات المصرفية الإسلامية داخل البنك التقليدي والاستثمار في تدريب الموظفين ووعي العاملين بها ومعرفتهم الكاملة بأصول المعاملات الإسلامية والتأصيل الشرعي الصحيح لصيغ الاستثمار والخدمات المالية الإسلامية.

التسويق والتوعية: نشر الوعي بين العملاء حول مزايا المنتجات الإسلامية والفرق بينها وبين التقليدية وكذا استخدام استراتيجيات تسويق فعالة لاستهداف الفئات المهتمة بالخدمات المصرفية الإسلامية؛

البنية التحتية والتقنية: القيام بتطوير أنظمة مصرفية متوافقة مع المعايير الإسلامية لتسهيل مختلف الأنشطة والعمليات ولضمان تكامل النوافذ الإسلامية مع البنية التحتية للبنك التقليدي دون أي تعقيد؛

التنوع في المنتجات والخدمات: تقديم المنتجات الإسلامية مثل التمويل العقاري، التمويل الشخصي، بطاقات الائتمان الإسلامية، وخدمات الاستثمار المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وتوفير حلول مرنة تلبي احتياجات مختلف العملاء؛

الملائمة التنافسية: قيام البنوك التقليدية بتقديم أسعار تنافسية مقارنة بالبنوك الإسلامية المستقلة هذا ما يزيد من المنافسة فيما بينها حيث تسعة البنوك التقليدية من خلال النوافذ الإسلامية إلى تحسين جودة الخدمة لضمان تجربة مصرفية مميزة للعملاء؛

الدعم القانوني والتنظيمي: الامتثال للمتطلبات التنظيمية المحلية والعالمية خاصة المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والعمل ضمن بيئة تشريعية واضحة تدعم نمو الخدمات المصرفية الإسلامية؛¹

¹ الدكتور رمضاني لعلا، تحديات فتح نوافذ اسلامية في البنوك التقليدية، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة، المجلد 01، ال عدد02، ديسمبر 2017.

الثقة والمصداقية: تسعى البنوك التقليدية إلى بناء سمعة جيدة خاصة في مجال الصيرفة الإسلامية من خلال الشفافية في العمليات المصرفية الإسلامية وكذا التأكيد على وجود رقابة شرعية فعالة لضمان الالتزام الكامل بأحكام الشريعة.

هذه العوامل تلعب دورا حيويا في ضمان نجاح النوافذ الإسلامية داخل البنوك التقليدية، وتعزيز قدرتها على المنافسة والاستمرار في السوق المالي.

ثانيا: الأنشطة التي تقوم بها النوافذ الإسلامية

تمارس النوافذ الإسلامية مختلف الأنشطة المصرفية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، إذ يقوم المصرف الرئيسي في بعض الأحيان بتعيين أحد العلماء الذين لديهم اهتمام أو خبرة في مجال العمل المصرفي لكي يعمل كمراقب شرعي على أعمال الفروع الإسلامية، ويمكن تقسيم الأنشطة التي تقوم بها النوافذ الإسلامية على النحو الآتي:

- خدمات مصرفية عامة:

وتشمل هذه جميع الخدمات المصرفية الحالية من الفائدة الربوية عادة كفتح الحسابات الجارية وتسديد الفواتير المرافق العامة، ز إصدار الشيكات وأوامر الدفع والحوالات المحلية والدولية والاعتمادات المستندية وصناديق الأمانات والخدمات المصرفية الالكترونية والقيام أعمال الصيرفة وغير ذلك.

- الاستثمارات الإسلامية:

لا تخرج الاستثمارات التي تقوم بها النوافذ الإسلامية بشكل عام عن صيغ الاستثمار المعروفة لدى البنوك الإسلامية، حيث اعتمدت تلك الفروع على صيغ وأساليب الاستثمار الإسلامية المطبقة في البنوك الإسلامية كمنطلق لها في هذا المجال ومن أهمها الصيغ: المراجعة، المضاربة، المشاركة والاستصناع والسلم والإجارة والمتاجرة في صناديق الاستثمار الإسلامية والاكتتاب في أسهم الشركات المساهمة وغير ذلك.¹

- التمويل الشخصي الإسلامي:

تقوم بعض النوافذ الإسلامية بتقديم المنتجات أو الأدوات أو الصيغ التي صممت لتوفير التمويل للمستهلكين وفقا للضوابط الشرعية، وتعتمد هذه المنتجات أو الصيغ بشكل عام على أسلوب المراجعة الشخصية وهو أسلوب يوفر العملاء شراء واقتناء السلع الشخصية بالتقسيط كالمستلزمات المنزلية أو

¹ نجيب سمير خريس، مرجع سبق ذكره. ص 150.

السيارات وغير ذلك ويقوم الفرع الإسلامي بشراء السلعة التي يرغب فيها العميل ثم يبيعها له بالتقسيط وعلى أسس خالية من الفائدة الربوية.

المطلب الثالث: أثر صيغة المراجعة على ربحية النوافذ الإسلامية:

تعتبر النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية وسيلة لتقديم خدمات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث تعتمد على صيغ تمويلية مختلفة مثل: المراجعة، المزارعة، الاستصناع، الإجارة وغيرها. ومن أبرزها المراجعة حيث تعتبر المراجعة من أكثر الصيغ شيوعاً نظراً لوضوحها ولها تأثير كبير على ربحية النوافذ الإسلامية يهدف هذا التحليل إلى تسليط الضوء على الأثر الذي تتركه صيغة المراجعة على ربحية النوافذ الإسلامية، وذلك من خلال دراسة مجموعة من الجوانب المختلفة لهذا التأثير.

أولاً: تأثير صيغة المراجعة على الإيرادات

تمثل المراجعة مصدراً رئيسياً للدخل في النوافذ الإسلامية، حيث تحقق أرباحاً ثابتة من خلال تحديد هامش ربح مسبقاً. فعند شراء البنك للسلعة وإعادة بيعها للعميل بسعر متفق عليه، يضمن تحقيق عائد محدد يقلل من مخاطر تقلب الأرباح مقارنة بالتمويل التقليدي القائم على الفوائد. كما إن الاستفادة من المراجعة تمويل السلع والخدمات والعقارات يسهم في زيادة حجم المعاملات، مما يعزز الإيرادات الإجمالية.

ثانياً: تقليل المخاطر الائتمانية وتحسين الاستدامة المالية

بالمقارنة مع الإقراض التقليدي، توفر صيغة المراجعة درجة أعلى من الأمان للبنك، نظراً لأن الملكية الفعلية للسلعة تنتقل للبنك قبل بيعها للعميل، مما يقلل من المخاطر المرتبطة بالتعثر في السداد. كما إن العقود واضحة وتستند إلى أصول ملموسة، مما يعزز الثقة بين البنك والعملاء.

ثالثاً: توسيع قاعدة العملاء وزيادة الطلب على خدمات الصيرفة الإسلامية

يعد التمويل الإسلامي، ولا سيما المراجعة، خياراً جذاباً للعملاء الذين يبحثون عن بدائل شرعية للقروض التقليدية. وبالتالي فإن تقديم هذه الخدمة ضمن النوافذ الإسلامية يساهم في جذب عدد أكبر من العملاء، سواء كانوا أفراداً أو حتى شركات، مما يؤدي إلى تعزيز الربحية من خلال زيادة حجم التعاملات المالية.

رابعاً: التأثير على التكاليف التشغيلية

على الرغم من الفوائد العديدة، فإن تطبيق المراجعة يتطلب إجراءات تشغيلية إضافية مقارنة بالقروض التقليدية. حيث يتعين على البنك شراء سلعة أو العقار والاحتفاظ بها قبل بيعها للعميل، مما يزيد التكاليف الإدارية والمخاطر التشغيلية. كما إن التحقق من امتثال المعاملات لأحكام الشريعة يتطلب تدقيقاً مستمراً، مما قد يؤدي إلى ارتفاع النفقات التشغيلية.

خامساً: التأثير بالتغيرات الاقتصادية وتقلبات الأسعار

تعتمد ربحية المراجعة أيضاً على الظروف الاقتصادية العامة ففي حالة ارتفاع أسعار السلع والعقارات قد يواجه البنك صعوبة في الحفاظ على هوامش الربح مرتفعة، مما قد يؤدي إلى تراجع الأرباح، كما إن العوامل التضخمية وتقلبات السوق يمكن أن تؤثر على تكلفة التمويل وتحديد تقلبات الأسعار المناسبة للعملاء.

في الختام تلعب صيغة المراجعة دوراً محورياً في تعزيز ربحية النوافذ الإسلامية على مستوى البنوك التقليدية، من خلال تحقيق إيرادات ثابتة وتقليل المخاطر الائتمانية، إضافة إلى جذب قاعدة عملاء واسعة. ومع ذلك فإن ارتفاع التكاليف التشغيلية وتأثير العوامل الاقتصادية يستدعي تبني استراتيجيات فعالة لإدارة هذه التحديات.

لذا فإن نجاح النوافذ الإسلامية في تحقيق الربحية المستدامة يعتمد على الإدارة الفعالة للموارد وتطوير نماذج تمويلية مبتكرة تدعم استمرارية النمو وتحافظ على التنافسية في الأسواق المالية.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

نظراً للأهمية البالغة التي تحتلها صيغة المراجعة ضمن صيغ التمويل الإسلامي، وارتباطها المباشر بالأداء المالي للنوافذ الإسلامية داخل البنوك التقليدية، فقد حظي هذا الموضوع اهتمام واسع في الأدبيات الاقتصادية والمالية، سواء في البيئة العربية أو حتى البيئة الغربية الإسلامية.

وتكمن أهمية إبراز ما تم التوصل إليه من نتائج إلى تحديد الفجوات البحثية التي ما تزال قائمة وكذلك معرفة أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة، وعليه يتضمن هذا المبحث عرضاً لأهم الدراسات السابقة التي تناولت أثر صيغة المراجعة على ربحية النوافذ الإسلامية، مقسماً إلى مطلبين دراسات باللغة العربية ودراسات باللغة الأجنبية بهدف مقارنتها من حيث المحتوى، المنهج وأهم ما توصلت إليه من نتائج.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية.

الدراسة الأولى:

فؤاد بن جدو "النظرة الفقهية والاقتصادية لصيغة التمويل بيع المراجعة لأمر بالشراء في البنوك الإسلامية"، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، العدد 02، ص 34 - ص 63، مصر 2020.

تناولت هذه الدراسة صيغة من صيغ البيوع الفقهية المشروعة وهي صيغة المراجعة والتي تمكنت من ضبط كل من الحيل المقضية في هذه المعاملة إلى ربا وتحويلها إلى معاملة محرمة. وقد تم توظيفها كونها تغطي جانب لا يمكن تحقيقه عن طريق الصيغ المعروفة الأخرى كالمضاربة والمشاركة ومن جهة أخرى فعاليتها كأداة تمويلية استثمارية قصيرة الأجل فهي تكاد تخلو من المخاطر وتساهم في تنشيط الدورة الاقتصادية، استعملت الدراسة مجموعة من الكتب والبحوث المختصة في مجال الفقه الإسلامي وصيغ تمويل والأدلة الشرعية والتي تم تحليلها ووصفها في الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وعالجت الدراسة الإشكالية الآتية:

كيف يمكن لصيغة المراجعة لأمر بالشراء أن تؤثر في ربحية البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية؟
وتوصلت إلى النتائج الآتية:

- التعريف بالصيغ التمويلية من الجانب الفقهي وكيفية الاستفادة منها في الجانب الاقتصادي وتمويل القطاعات؛
- أهمية صيغة المراجعة باعتبارها الصيغة التمويلية الأكثر استعمالاً في البنوك الإسلامية؛
- المساهمة الكبيرة لصيغة المراجعة في زيادة ربحية البنوك الإسلامية لقلّة المخاطر المترتبة عنها.

الدراسة الثانية:

عبد الباسط محمد أبو القاسم العرعود وأبو بكر عبد النبي نصر الشتوي، " المراجعة الإسلامية وتأثيرها على ربحية مصرف الوحدة " مجلة دراسات الإنسان والمجتمع، العدد 21، الجزائر ماي 2023.

وتجربة الصيغ المالية الموافقة للشرعة الإسلامية التي لم تعرفها سابقاً حيث أضافت هامش ربح معتبر لأرباح وعوائد البنك، استعملت الدراسة مجموعة من الكتب والبحوث المتعلقة بالمراجعة الإسلامية وتم تحليلها ووصفها بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي عن طريق دراسة ميدانية والاستبيان وطرحت الإشكالية الآتية:

كيف تؤثر صيغة المراجعة الإسلامية في ربحية مصرف الوحدة في ظل التحديات الاقتصادية والتنافس مع المصارف التقليدية؟

حيث أظهرت النتائج التالية:

- زيادة ربحية البنك من خلال تطبيقه لصيغة المراجعة الإسلامية؛
- التعرف على المفاهيم الأساسية المتعلقة بالمصارف الإسلامية والمنتجات التي تقدمها؛
- بيان مدى تأثير بنك الوحدة بتطبيقه لصيغة التمويل بالمراجعة.

الدراسة الثالثة:

سبحان الله مختار " التمويل العقاري بصيغة المراجعة في البنوك الإسلامية " مجلة المصالح والقانون الإسلامي العدد الثاني ص 36، ص 45 اندونيسيا ، 2018.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تطبيق المراجعة في التمويل العقاري في البنوك الإسلامية، حيث تعرف المراجعة في الفقه الإسلامي مشروعيتها وكذلك توضيح الفرق بين التعريف الإسلامي والتمويل البنكي. كما تناقض حكم المراجعة في التمويل العقاري والاختلافات بين العلماء في هذا الشأن. وقد عالجت الدراسة الإشكالية الآتية: تحديد ما مدى مشروعية استخدام المراجعة كأداة للتمويل العقاري في البنوك الإسلامية وما يترتب عنها من آثار اقتصادية وقانونية؟ واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في تحليل النصوص الشرعية المتعلقة بالمراجعة وتوثيق الآراء الفقهية المختلفة والمنهج التحليلي لدراسة الحالات العملية لتطبيقات المراجعة في البنوك الإسلامية وتحليل النتائج المترتبة عنها. وتوصلت إلى النتائج التالية:

- تعتبر المراجعة بيعاً مشروعاً في البنوك الإسلامية، حيث يعتمد على مبادئ الشريعة الإسلامية؛
- هناك انقسام حول جواز المراجعة للتمويل العقاري؛
- تتمثل الاختلافات بين المراجعة الفقهية والبنكية في كيفية امتلاك السلعة قبل البيع وطبيعة العلاقة بين البائع والمشتري.

الدراسة الرابعة:

لنصاري عبد القادر، مسعودي محمد " تأثير صيغة المراجعة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية " دراسة قياسية لعينة من البنوك الإسلامية في اندونيسيا، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال العدد الثالث ص 84 -ص 96، ادرار الجزائر 2023.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى تأثير التمويل بصيغة المراجعة على الأداء المالي للبنوك الإسلامية الناشطة في اندونيسيا حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي بالنسبة للجوانب النظرية المرتبطة بالصيغ الإسلامية القائمة على أصول وفيقة والأداء المالي في البنوك الإسلامية، وقد طرحت الإشكالية التالية: ما تأثير التمويل بصيغة المراجعة على الأداء المالي للبنوك الإسلامية الناشطة في اندونيسيا؟

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي بالنسبة للجوانب النظرية المتعلقة بالصيغ الإسلامية القائمة على أصول فقهية والأداء المالي في البنوك الإسلامية، والمنهج القياسي في الجانب التطبيقي. وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج وهي:

- ظهرت الدراسة وجود علاقة معنوية بين المراجعة وصافي الربح المدى القصير؛
- تساهم صيغة المراجعة على المدى القصير في تحسين الأداء المالي من خلال تعظيم صافي الأرباح؛
- الأثر السلبي لصيغة المراجعة تعظيم صافي الأرباح في المدى الطويل؛
- وجود علاقة غير معنوية بين المراجعة وصافي الربح على المدى الطويل.

الدراسة الخامسة:

أشرف دوابه " تقويم نوافذ الصيرفة الإسلامية " مجلة الاقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 31، المجلد 19، ص 189، ص 202، الجزائر 2023.

أظهرت هذه الدراسة مدى كفاءة وفعالية النوافذ الإسلامية في أداء عملياتها وقدرة النظام على تلبية التحول من العمليات التقليدية إلى المعاملات المالية الإسلامية وقامت الدراسة بتحليل جميع السلبيات والإيجابيات المتعلقة بالنوافذ الإسلامية وإبداء الأهمية الملقاة على عاتق البنك المركزي لدعم هذه النوافذ. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي للبحث عن المعلومات المتعلقة بنوافذ الصيرفة الإسلامية والتحليل الكمي للبيانات المالية والاقتصادية.

وطرحت الإشكالية التالية: كيف يمكن تقييم فعالية وكفاءة النوافذ الإسلامية في تقديم خدمات مصرفية تتماشى مع الشريعة الإسلامية في المصارف التقليدية؟

توصلت الدراسة إلى أهم ما يلي:

- تحليل النظم التي تحكم الصيرفة الإسلامية وتحديد النوافذ الإسلامية لإظهار إيجابياتها وتحسين سلبياتها؛
- التحقق من مدى قدرة النوافذ الإسلامية على تلبية طلبات العملاء على المنتجات الإسلامية بجودة وكفاءة؛
- السعي إلى تقويم كل النوافذ الإسلامية من خلال دعمها من طرف البنك المركزي.

الدراسة السادسة:

العجاج فاطمة الزهراء " النوافذ الإسلامية كآلية جديدة لجذب المودعين نحو البنوك التجارية " مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية المجلد 09، العدد 02، ص 1286، الجزائر 2022.

تناولت هذه الدراسة دور النوافذ الإسلامية كآلية جديدة لجذب المودعين نحو البنوك التجارية. استعرضت الدراسة مفهوم النوافذ الإسلامية، وأهميتها في استقطاب العملاء الذين يفضلون التعامل وفق الشريعة الإسلامية دون الحاجة إلى فتح بنوك إسلامية مستقلة. كما ناقشت مزايا هذه النوافذ بالبنوك الإسلامية المستقلة وتأثيرها على توسيع قاعدة العملاء وزيادة الودائع المصرفية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي من خلال وصف المتغيرات الدراسية من جهة وتحليل مدى مساهمة النوافذ الإسلامية في جذب المودعين للتعامل في البنوك التجارية. وتمثلت إشكالية الدراسة في: ما مدى مساهمة النوافذ الإسلامية في جذب المودعين إلى البنوك التجارية؟ وتوصلت إلى أهم النتائج:

- النوافذ الإسلامية تعزز جاذبية البنوك التجارية من خلال تقديم خدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لاستقطاب شريحة واسعة من العملاء؛
- تحقيق التكامل بين المصرفية التقليدية والإسلامية حيث يمكن للبنوك التجارية تقديم خدمات إسلامية دون الحاجة إلى تغيير هيكلها بالكامل؛
- زيادة الودائع المصرفية نتيجة لاستجابة البنوك لرغبات العملاء المهتمين بالمنتجات المالية الإسلامية؛
- وجود تحديات تنظيمية ورقابية تتعلق بمدى التزام هذه النوافذ بالضوابط الشرعية. مما يستدعي رقابة دقيقة من الجهات المختصة.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية.

الدراسة الأولى:

Muhammad Imran Othman " Murabaha meezan bank's guide to Islamic banking, Journal of Ethica Institute of Islamic finance, No: 132, page 132-137, Pakistan 2023.

تناولت الدراسة مفهوم المراجعة كأحد أساليب التمويل الشائعة في البنوك الإسلامية، حيث تعتبر وسيلة تمويل مشروعة تتماشى مع الشريعة الإسلامية، شريطة الالتزام بالقواعد المحددة، استخدمت المنهج التحليلي وصفي في تحليل وجمع البيانات المتعلقة بمعاملات المراجعة وأحكامها الشرعية وطرحت الإشكالية الآتية:

هل تعتبر المراجعة فعلا بديلا حقيقيا عن القروض الربوية؟ وما هي شروطها؟

وتوصلت إلى ما يلي:

- تتضمن المراجعة الإفصاح عن التكلفة والربح؛
- تشمل المراجعة ضرورة وجود السلعة وملكيته.

الدراسة الثانية:

Julie young. Murabaha, definition, example and financing under Islamic Law, Journal of Islamic Finance, No: 12, page 45-60, UK2024.

تناولت هذه الدراسة المراجعة كأحد أساليب التمويل الإسلامي وقدمت تعريفها أمثلة تطبيقها وكيفية تمويلها وفق الشريعة الإسلامية واعتمدت على المنهج الكمي لجمع البيانات، وعالجت الإشكالية: كيف تتم عملية المراجعة وما هي التمويلات التي تمولها البنوك عن طريق صيغة المراجعة؟

وتوصلت إلى:

- تستخدم بشكل واسع في تمويل العقارات كالمنازل، السيارات، والسلع الاستهلاكية؛
- يوضح المقال إن المراجعة تتوافق مع المبادئ الإسلامية مما يجعلها خيارا مفضلا للتمويل لدى المسلمين.

الدراسة الثالثة:

Banking Regulation and Supervision Agency, Murabaha Contract Customer informing form. Official Gazette, No: 31675, internal document page 01, Bursa, Turkey2021.

يتناول المقال عقد المراجعة الذي يعد أحد أشكال التمويل الإسلامي حيث يتم تحديد حقوق والتزامات الأطراف، حيث يوضح البنك كيفية عمل المراجعة، وأهمية تسليم الوثائق في العقد المتعلقة بالشراء والبيع في الوقت المحدد، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التنظيمي حيث تهدف إلى شرح وتوضيح طبيعة عقد المراجعة وشروطه، وادوار الأطراف وفقا لمبادئ الصيرفة الإسلامية وتعليمات الجهة الرقابية في بورصة. وطرحنا الإشكالية التالية:

كيف يتم تنظيم وتطبيق عقد المراجعة في إطار الصيرفة الإسلامية، بما يضمن التزامه بمبادئ الشريعة الإسلامية وفي الوقت نفسه توافقه مع المعايير القانونية والتنظيمية من طرف الهيئات الرقابية؟

وتوصلت إلى:

- عقد المراجعة هو صيغة تمويل شرعية تعتمد على بيع بربح معلوم يلتزم فيه البنك بشراء السلعة ثم بيعها للعميل بثمن مؤجل؛
- يعتبر العميل مشتريا نهائيا، ويمكن إن يكون وكيلًا عن البنك في الاستلام أو الدفع، بشرط عدم حيازة السلعة أو دفع ثمنها قبل اقتناءها الرسمي من طرف البنك؛
- التزام العميل بالتعهد بتسليم الوثائق المعنية بالشراء والبيع في الوقت المطلوب؛
- المعاملات يجب إن تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية وكذلك المعايير الرقابية.

الدراسة الرابعة:

Mudeeba Gul Attaullah Khan." Impact of the Islamic modes of finance on the profit ability of Islamic banking in Pakistan" , Journal of Islamic Banking and Finance , No :10 , page 1-23 , Pakistan , Islamabaad 2023.

تطرقنا الدراسة إلى الأنماط المالية الإسلامية التي تؤثر على ربحية النوافذ الإسلامية في البنوك الإسلامية في باكستان حيث تركز على أنماط التمويل كالمراجعة والمشاركة تحقق مستويات أعلى من الربحية مقارنة بالصيغ الأخرى، استخدمت المنهج الكمي مع جمع البيانات من البنوك الإسلامية. وطرحنا الإشكالية الآتية:

كيف تؤثر أساليب التمويل الإسلامي على ربحية البنوك الإسلامية في باكستان؟

ومن أهم النتائج:

- الامتثال الشرعي، التزام البنوك الإسلامية بالمعايير الشرعية يزيد من ثقة العملاء؛
- أهمية تطبيق هذه الأساليب يؤدي إلى تحسين الأداء المالي؛
- استخدام الصيغ كالمراجعة يعزز من ربحية البنوك.

الدراسة الخامسة:

Shamsalden.Aziz Salh ' Islamic Windows of the conventional banks: challenges and solutions, Mediterranean Journal of Social Sciences, No: 06, page 26 -38, Nigeria2018.

تناقش هذه الدراسة الشروط اللازمة لإنشاء النوافذ الإسلامية مثل ضرورة وجود لجنة رقابية شرعية مستقلة وتوظيف موظفين ذوي خبرة في المعاملات المالية الإسلامية مع ضرورة إنشاء قسم خاص بالصيرفة الإسلامية داخل البنك التقليدي والعقبات التي تواجهها، استخدمت المنهج النوعي لجمع البيانات من الكتب والمقالات العلمية وطرحت الإشكالية الآتية:

ماهي أهم التحديات التي تواجه النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية؟

ومن أبرز النتائج:

- زيادة اهتمام البنوك التقليدية بالنوافذ الإسلامية وهذا لارتفاع الطلب على التمويل الإسلامي حيث بدأت العديد من البنوك التقليدية فتح نوافذ إسلامية؛
- الحاجة إلى هيئات رقابية شرعية مستقلة لضمان التزام المعاملات المالية بأحكام الشريعة، تحتاج إلى لجان رقابية شرعية مستقلة عن إدارة البنك التقليدي.
- عدم الفصل في السجلات المحاسبية مما قد يؤدي إلى اختلاط أموال النوافذ الإسلامية بأموال البنوك التقليدية.

الدراسة السادسة:

Dayah Abdi Kulmie, Muhamad Adbirahman Abdullah ' Effects of Islamic Modes of financing of profitability of Banking Institutions, International Journal of Business and Management, No: 18, page 237 -254, Somalia202

تهدف هذه الدراسة إلى فحص تأثير أساليب التمويل الإسلامية على ربحية المؤسسات المصرفية في مقديشو، الصومال. حيث تناولت الدراسة تأثير كل من المراجعة والمضاربة على ربحية البنوك. استخدمت الدراسة المنهج الكمي لجمع البيانات وتحليل عن طريق SPSS، وطرحت الإشكالية التالية:

ما هو أثر الأساليب التمويلية الإسلامية في ربحية البنوك؟ وتوصلت إلى ما يلي:

- أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المراجعة وربحية المؤسسات المصرفية، مع معامل ارتباط قدره 0.662؛
- تؤدي المضاربة إلى تحسين ربحية المؤسسات المصرفية؛
- استنتجت إن كلا من المراجعة والمضاربة أدوات فعالة لتحسين ربحية المؤسسات المصرفية في الصومال مما يستدعي تعزيز استخدامها في استراتيجيات البنوك.

المطلب الثالث: محل الدراسة السابقة بالدراسة الحالية.

- تعتبر كل من الدراسات السابقة (دكتور أشرف دوابه 2023)، (دكتور فؤاد بن جدو 2020)، (أستاذ عبد الباسط محمد أبو القاسم العرعود 2023) وكل ما سبق، وكذلك الدراسات الأجنبية الأقرب للإشكالية التي تعالجها دراستنا الحالية لكن اختلفت في بعض النقاط إلا وهي:
- هدفت الدراسات السابقة إلى دراسة وتحليل ووصف مختلف صيغ الإسلامية التي تم تطبيقها في البنوك الإسلامية، بينما تعالج دراستنا الحالية تطبيق الصيغ الإسلامية في النوافذ الإسلامية؛
 - ركزت الدراسات السابقة على بيان مدى تأثير الصيغ الإسلامية على ربحية النوافذ الإسلامية، أما دراستنا ركزت بصفة خاصة على أثر صيغة المراجعة على زيادة ربحية النوافذ الإسلامية؛
 - الدراسات السابقة أخذت عينات من الجزائر وخارجها بينما اهتمت دراستنا بالبنوك التقليدية الجزائرية بصفة خاصة؛
 - اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي باستغلال مجموعة من البيانات والتقارير السنوية الخاصة بالبنك إضافة إلى دراسة الحالة تناولت البنك الوطني الجزائري واتفقت معظم الدراسات السابقة في المنهج المعتمد انه تحليلي وصفي والأساليب؛
 - المستعملة الإحصاء القياسي والوصفي، التقارير السنوية والقوائم المالية الصادرة عن البنك.

جدول (1-1): يوضح موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

الدراسات السابقة	الدراسة الحالية
من حيث الزمان	الفترة الممتدة من سنة 2020 إلى 2024
من حيث المكان	تمت في بيئة عربية وأجنبية
من حيث منهج الدراسة	تمت معالجة مختلف الدراسات بالمنهج الوصفي
من حيث القطاع	استهدفت القطاع المصرفي من خلال دراسة ميدانية خاصة على مستوى البنك الوطني الجزائري
حيث الهدف من	هدفت مختلف الدراسات إلى دراسة صيغ التمويل الإسلامي بصفة عامة والمراجعة بصفة خاصة

المصدر: من إعداد الطالبتين

خلاصة الفصل:

بعد استعراضنا لمختلف المفاهيم النظرية والتطرق في هذا الفصل لمبحثين في مقدمته ثم تناولت مجموعة من المفاهيم حول صيغة المراجعة حيث تطرقت إلى مفهومها إشكالاتها والإجراءات التي تعتمد عليها كما تطرقت إلى مفهوم النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية ونشأتها وأهدافها وعوامل نجاحها في البنوك التقليدية. أما فيما يخص الدراسات السابقة تم الإشارة إليها وعرضها في المبحث الثاني بالاعتماد على تقييم الدراسات السابقة أجنبية وعربية من حيث البيئة المدروسة ومقارنتها بالدراسة الحالية وسنحاول في الفصل الموالي إلى تبين مدى تطابق الجانب النظري والتطبيقي من خلال التطرق إلى صيغة المراجعة التي يطبقها البنك الوطني الجزائري محل الدراسة بالإضافة إلى إجراءاتها وشروطها.

**الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لأثر صيغة
المراجعة على ربحية النافذة الإسلامية بالبنك
الوطني الجزائري وكالة تفتت خلال الفترة
2025- 2020**

تمهيد:

بعد التطرق في الفصل الأول إلى الجانب النظري من الدراسة لكل من صيغة المراجعة أشكالها ضوابطها وشروطها والنوافذ الإسلامية نشأتها أهدافها وعوامل نجاحها، وكذلك إلى أهم الدراسات السابقة العربية أو الأجنبية التي لها علاقة بمجال الدراسة.

سنحاول إسقاط الجانب النظري على عينة من البنوك التقليدية وهو البنك الوطني الجزائري وكالة تقرت مبرزين في ذلك حجم التمويل بالمراجعة من التمويل الكلي والتمويل العقاري من التمويل بالمراجعة على مستوى النوافذ الإسلامية في البنك محل الدراسة.

وفي هذا الصدد سنقوم بتقسيم الفصل إلى مبحثين:

-المبحث الاول: طريقة وأدوات الدراسة.

-المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها.

المبحث الأول: طريقة وأدوات الدراسة.

يعتبر هذا المبحث مدخلا إلى الدراسة الميدانية لأثر صيغة المراجعة على ربحية النافذة الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري وكالة تقرت، حيث يهدف إلى تحليل العلاقة بين تطبيق صيغة المراجعة في التمويل ومستوى الربحية للنافذة الإسلامية على مستوى الوكالة.

للقيام بهذه الدراسة يحتوي المبحث على مطلبين بحيث يتم عرض مجتمع وعينة الدراسة وتحديد متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى أدوات المستخدمة في جمع المعلومات.

المطلب الأول: متغيرات وعينة الدراسة.

نعرض في هذا المطلب فرعين الفرع الأول بعرض تقديميا للبنك الوطني الجزائري ومهامه، إضافة الفرع الثاني والذي يتناول عينة الدراسة المستهدفة والمتمثلة في النافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري وكالة تقرت ومتغيرات الدراسة.

الفرع الأول: التعريف بالبنك الوطني الجزائري ومهامه.

يمثل البنك الوطني الجزائري أحد أهم البنوك التجارية المتخصصة في منح مختلف القروض ولهذا السبب اخترنا دراسة النوافذ الإسلامية للبنك والصيغ التمويلية التي يقدمها

تأسس هذا البنك في 13 جوان 1966 بموجب الأمر رقم 66 \ 178، ويعتبر من أول البنوك

التي تم إنشاؤها في الجزائر عقب الاستقلال قدر رأس مالها الأول ب 20 مليون دينار جزائري

وأُسندت له مهام دعم عملية التحويل الاشتراكية تشجيع السياسة الذاتية لرفع الخناق عن البنك المركزي والخزينة العمومية.

وبعد القيام بإصلاحات عام 1971 م تخصص البنك في تمويل عدة قطاعات مثل الصناعة

التجارة والزراعة وفي عام 1982 انبثق عنه بنك الفلاحة والتنمية الريفية وفي عام 1988

تحول البنك الوطني الجزائري إلى شركة ذات أسهم وقدر رأس ماله 350 مليار دينار جزائري

يضم الآن البنك الوطني الجزائري 165 وكالة موزعة عبر 17 مديرية جهوية

مهامه:

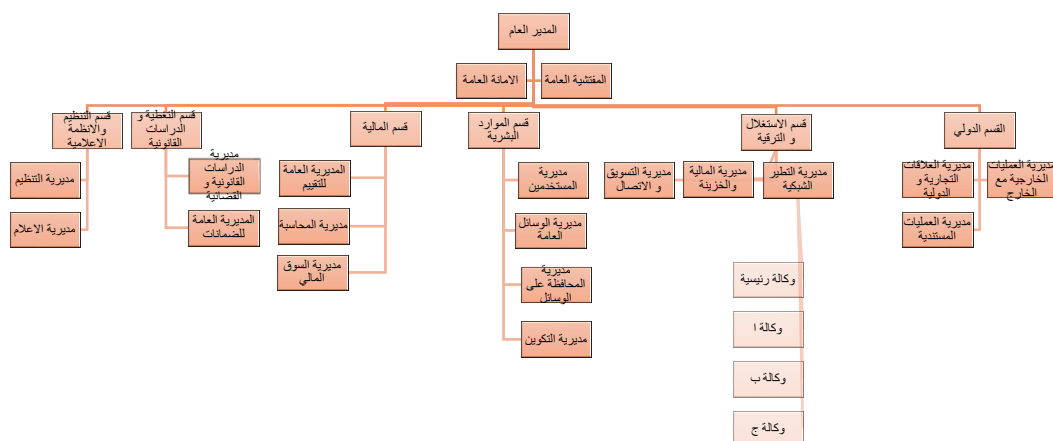
- خصم الأوراق التجارية الخارجية
- إقراض المنشآت الصناعية العامة والخاصة
- التدخل في عمليات الصرف الأجل
- تنفيذ برامج الائتمان القصير ومتوسط الأجل
- قبول الودائع وإعادة استثمارها.

أهدافه:

يسعى البنك الوطني الجزائري إلى تحقيق مجموعة من الأهداف

- تقديم الخدمات المصرفية بطرق سريعة وجيدة لتحقيق أقصى ربح؛
- الرقمنة وإدخال تقنيات حديثة لمواكبة التطور التكنولوجي؛
- تقديم قروض خاصة بالاستثمارات بالتالي تساهم في خلق مناصب شغل والمساهمة في إنعاش الاقتصاد الوطني؛
- العمل على تسهيل المعاملات لتسريع أداء العمليات على مستوى البنك؛
- فرض الرقابة عن طريق توفير الوسائل والتقنيات المادية والتقنية؛
- السعي إلى كسب العملاء وزيادة الزبائن وذلك بتوفير أفضل الخدمات وكذا حسن استقبال الزبائن وسهولة التواصل معهم.

الشكل رقم (02) الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري¹



المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة تقرت

¹(<https://www.bna.dz>)

الفرع الثاني: عينة الدراسة.

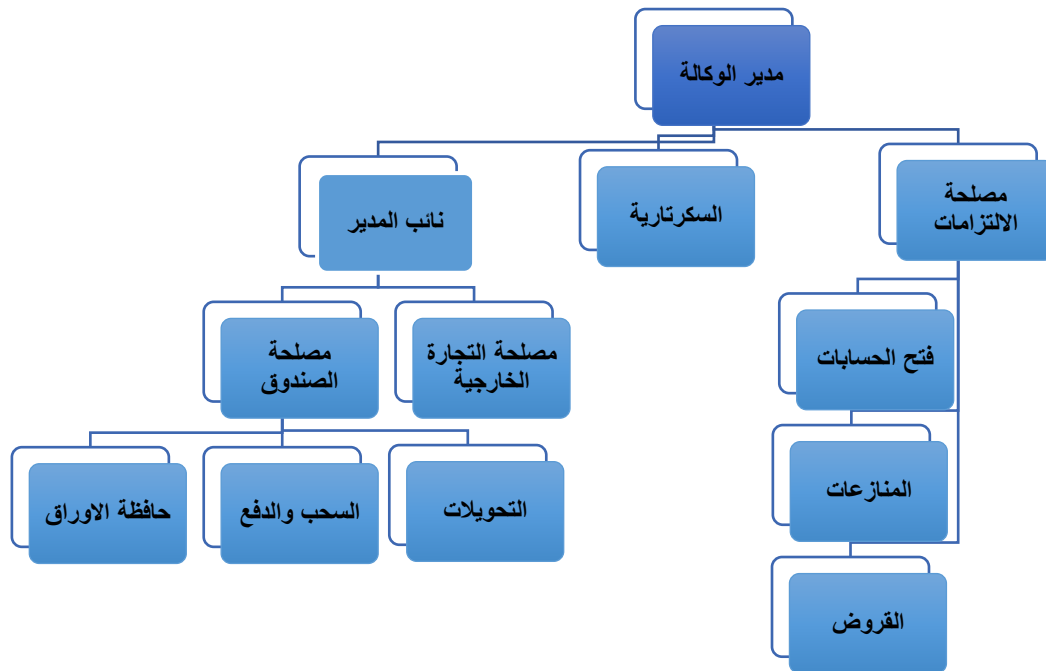
أولاً: تقديم عينة الدراسة

أ- تقديم وكالة تقرت وهيكلها التنظيمي

نشأت وكالة تقرت عام 1966 وتضم 17 عاملاً، رقمها في التقسيم البنكي 941. تسعى إلى توسيع وتقديم خدمات البنك الوطني الجزائري كباقي فروعها باعتبارها جزءاً منه.

ب- الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري - وكالة تقرت -

الشكل (3-3): الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري -وكالة تقرت - 941-



1

المصدر: وثائق من البنك الوطني الجزائري _ وكالة تقرت -

¹(<https://www.bna.dz>)

ت- تعريف مصالح البنك

المصلحة الإدارية: هي مصلحة مختصة في شؤون البنك ومتابعة العمليات وغيرها من المهام الأساسية وتعد القلب النابض لأب بنك من مهامها

— كل ما يتعلق بأمن البنك

— دراسة ميزانية البنك وإعطاء صورة مستقبلية لها

— التصريحات الجبائية

مصلحة السكرتارية: هي عبارة عن واسطة بين المدير والموظفين والعملاء كما تلعب

دور مهم وهو الحفاظ على الأسرار المتعلقة بالمؤسسة ومن بين المهام:

— استقبال الزبائن

— استقبال الرسائل الموجهة للمؤسسة

— استقبال المكالمات الهاتفية الواردة والصادرة

— تسليم التقارير للمدير

— عمل على ترتيب الملفات والوثائق مع الحفاظ عليها

مصلحة التجارة الخارجية: تختص هذه المصلحة بالعملية التي تكون بين طرفين إحداهما وطني والآخر خارجي

حيث يعمل البنك دون الوسيط بين البائع والمشتري ويسعى للحرص على وصول السلع والخدمات المطابقة للطلب

مصلحة القروض: تعمل هذه المصلحة على:

— تكوين ملفات قروض متوسطة الأجل CMT، تسهيلات الصندوق FC

— دراسة حالة المخاطر

— دراسة ملفات القروض وإعطاء الموافقة المبدئية

مصلحة الصندوق: تختص بتسيير الأموال المودعة من البنك من خلال زبائنه حيث تشكل المادة الخام لعملية القرض، حيث يقوم البنك باستعمالها لحسابه الخاص وفي مقابل ذلك هناك امتيازات، مع توفير خدمات من سيولة نقدية دائمة، يتحصل البنك على موارد قصيرة الأجل تستعمل في عمليات القرض قصير المدى وهي عملية منظمة من طرف الدولة ف على البنك الاحتفاظ بنسبة 60 مما بحوزته في الصندوق وهي رؤوس أموال مطلوبة في أي وقت وموجهة عبر الزمن

مصلحة الالتزامات: تعتبر من المصالح الهامة والضرورية لممارسة النشاط الائتماني والتجاري للبنك وتتضمن

— المنازعات

— فتح الحسابات

ثانيا: متغيرات الدراسة

أ- تحديد متغير الدراسة:

المتغير المستقل: صيغة المراجعة

المتغير التابع: ربحية النافذة الإسلامية على مستوى البنك الوطني الجزائري _ وكالة تقرت _

ب- طريقة جمع المتغيرات:

تم جمع المتغيرات المطلوبة من خلال التوجه إلى موقع البنك الوطني الجزائري وكالة تقرت والمقابلات مع موظفي قسم الصيرفة الإسلامية على مستوى الوكالة.

المطلب الثاني: أدوات الدراسة.

من خلال هذا المطلب تطرقنا إلى التفصيل على أدوات الدراسة المستخدمة وأدوات جمع المعلومات وأساليب والطرق المعتمدة في تحليل النتائج

أولاً: الأدوات المستخدمة:

استخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي وذلك لتحليل البيانات ووصف الدراسة التي اعتمدت على:

المقابلة الشخصية:

تعتبر أحد أهم وسائل التي استندت عليها الدراسة. حيث اعتمدنا على المقابلة الشخصية وذلك بالاستفسار وطرح الاسئلة على موظفي البنك الوطني الجزائري - وكالة تقرت- بهدف الحصول على معلومات حول البنك وأنواع المراجعة وبالأخص جانب التمويل العقاري بصيغة المراجعة وأثره على ربحية النوافذ الإسلامية بالنسبة للبنك

برنامج الاكسل EXCEL

استخدم لترجمة المعطيات العددية إلى جداول ودوائر نسبية بهدف استخدامها في التحليل.

المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها.

بعد الانتهاء من جمع البيانات الميدانية وتحليلها وفقا للأساليب الإحصائية المناسبة، يتناول هذا المبحث عرض نتائج الدراسة المتعلقة بأثر صيغة المراجعة على ربحية النافذة الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري وكالة تقرت، وتقديم ما توصلنا إليه خلال فترة التربص بخصوص إسهامات المراجعة في زيادة ربحية النوافذ الإسلامية على مستوى البنك وبالأخص جانب التمويل العقاري من المراجعة بصفة خاصة. وربطها بالإطار النظري والدراسات السابقة ذات الصلة.

المطلب الأول: عرض النتائج المتحصل عليها من البنك الوطني الجزائري - وكالة تقرت-

يشمل هذا المطلب على عرض كل ما جاء في النتائج المتوصل إليها بداية بعرض حجم التمويل بالمراجعة من التمويل الكلي الإسلامي وحجم التمويل العقاري من التمويل بالمراجعة من خلال البيانات المستخرجة من الموقع الالكتروني للبنك، وكذلك اعتمدنا على المقابلة الشخصية التي تعد أكثر وصولا إلى تحليل النتائج ومناقشتها.

الفرع الأول: حجم التمويل بالمراجعة من التمويل الكلي الإسلامي على مستوى البنك الوطني الجزائري _وكالة

تقرت _.

في إطار التطور الاقتصادي والمالي الذي تشهده الجزائر منذ أزمة كورونا عام 2020، ومع تنامي الحاجة إلى بدائل مصرفية تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية، برزت أهمية إدراج الصيغ الإسلامية في المعاملات البنكية.

ويعد البنك الوطني الجزائري من بين المؤسسات المالية الرائدة التي تبنت هذه المبادرة، من خلال فتح نوافذ إسلامية على مستوى البنك وتقديم مجموع من الصيغ المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وقد أثمرت هذه المبادرة التي تميزت بالشفافية والمثابرة فقد حصلت المنتجات الإسلامية شهادة المطابقة الشرعية من قبل الهيئة الشرعية للبنك

والهيئة الوطنية للإفتاء في صناعة الصيرفة الإسلامية. ويهدف هذا الفرع إلى تسليط الضوء على مجموعة الصيغ الإسلامية المعتمدة بكثرة من قبل البنك الوطني الجزائري _وكالة تقرت _، مع التركيز على حجم التمويل بالمراجعة من باقي التمويلات الإسلامية على مستوى البنك.

أولاً: الصيغ الإسلامية في البنك الوطني الجزائري _وكالة تقرت _

أ- المراجعة:

هي صيغة إسلامية تقوم على بيع سلعة بتكلفة ما مضافاً إليها هامش ربح معلوم ومتفق عليه من طرف البنك والعميل، مع التزام البنك بشراء السلعة أولاً ثم بيعها للعميل. وتعد المراجعة من أبرز العقود المستخدمة على مستوى النوافذ الإسلامية في البنك الوطني الجزائري كونها تحقق التمويل الشرعي دون اللجوء إلى الفوائد الربوية المحرمة شرعاً.

ب- الإجارة العقارية المنتهية بالتملك:

أو كما تسمى " اليوم كاري وغدوا شاري " هكذا كان شعارها في البنك وهي صيغة إسلامية منتهية بالتملك، فهي اتفاقية تأجير تتيح للزبون كراء سكن عند مرقي عقاري أو من عند الأفراد لغرض السكن مع خيار الشراء في نهاية المدة.

من مزاياها:

- منتج مطابق مع مبادئ الشريعة الإسلامية؛
- السرعة في معالجة طلبات التمويل في مدة لا تتجاوز 30 يوم؛
- سقف التمويل يصل الى غاية 90% من سعر العقار؛
- نسبة هامش تنافسي بعد فتح حساب توفير لدى البنك الوطني الجزائري؛
- إمكانية تمويل مصاريف الموثق بقرض حسن.

ت- الاستصناع: هو عقد يلتزم بموجبه البنك بتنفيذ المشروع أو جزء من المشروع (توسيع أو تهيئة أو بناء منزل)، يتدخل البنك من خلال عقد استصناع موازي ويطلب من الشركة المنجزة تنفيذ المشروع، بمجرد الانتهاء من المشروع وفقاً للتفاصيل المقدمة من الزبون طالب التمويل، يقوم البنك بتفويض الشركة المنجزة لتسليم المشروع إلى الزبون.

من مزاياها:

__ منتج مطابق مبادئ الشريعة الإسلامية؛

__ معالجة سريعة للملف؛

__ يمكن إن يصل التمويل إلى 100 % من التكلفة الإجمالية لأعمال التهيئة، و 90% من التكلفة الإجمالية لأعمال التوسعة أو البناء؛

__ هامش ربح تنافسي.

ث- السبيل: هي تمويل وفق قرض حسن. منتج السبيل تمويل يقوم البنك على مبدأ القرض الحسن بدون هامش ربح ويتمثل في التكاليف المختلفة الخاصة بالحج للأفراد الحائزين على جواز سفر للحج.

ثانيا: حجم التمويلات للصيغ الإسلامية

بالرغم من إطلاق الصيغ الإسلامية في البنك الوطني الجزائري إلا إن الإقبال كان نوعا ما محتشما ثم زادت نسب الإقبال في السنوات الموالية وقد شهدت تطورا ملحوظا حيث كانت الحصة الأسد من نصيب صيغة المراجعة التي تعد الأكثر إقبالا من طرف الزبائن وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (2-2): جدول يوضح حجم التمويلات الإسلامية على مستوى الوكالة

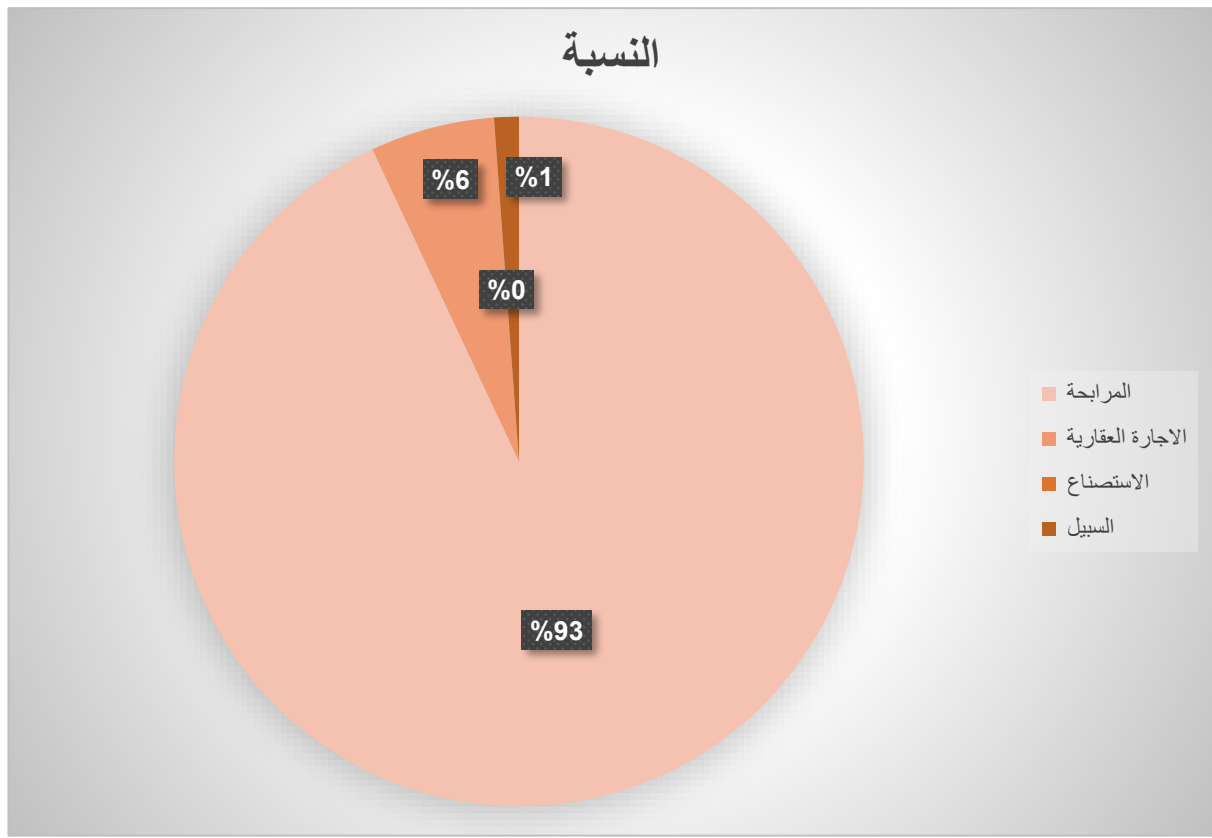
النسبة	حجم التمويلات من سنة 2020 إلى سنة 2025	الصيغ الإسلامية
93,36%	543963099,91	المراجعة
6,04%	35200001,12	الإجارة العقارية
0%	0,00	الاستصناع
0,6%	3500000,00	السبيل
100%	582963099,91	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على المعلومات المقدمة من مسؤول قسم الصيرفة الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري -وكالة تقرت-

نلاحظ من خلال هذا الجدول الاستخدامات المختلفة للصيغ الإسلامية في التمويل من قبل البنك الوطني الجزائري وكالة تقرت، وينعكس تنوع المنتجات المالية التي تلتزم بالشريعة الإسلامية وتشمل: المراجعة، الإجارة العقارية، الاستصناع والسبيل. حيث يتمثل حجم التمويل الكلي الإسلامي: 58663101,03 DA خلال السنوات من 2020 إلى 2025 حيث تتصدر

التمويل بصيغة المراجعة: **543963099,91 DA** من حجم التمويلات الكلية هذا راجع إلى الإقبال الكبير من طرف العملاء على صيغة المراجعة حيث تعد الأكثر طلبا خلال السنوات الأخيرة، هذا راجع إلى عدة عوامل، أبرزها بساطتها ووضوحها. بينما بلغت حجم التمويل بصيغة الإجارة العقارية **35200001,12 DA** وفي المرتبة الأخيرة صيغة السبيل بمبلغ **3500000,00 DA** ولم يتم التعامل بصيغة الاستصناع على مستوى البنك إلى يومنا هذا نظرا لحدائثة المنتج وعدم معرفة الناس ب استعمالاته.

الشكل رقم 04 دائرة نسبية تمثل حجم التمويل بالمراجعة من التمويل الكلي للصيغ الإسلامية



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على المعلومات المقدمة من طرف مسؤول قسم الصيرفة الإسلامية في البنك الوطني الجزائري وكالة تقرت

يتبين من خلال الدائرة النسبية التي تمثل حجم التمويل بصيغة المراجعة من التمويل الكلي الإسلامي ، حيث تحتل صيغة المراجعة النسبة الأكبر بمعدل 93% من إجمالي التمويل ، ما يعكس اعتماد النافذة الإسلامية بالبنك بشكل كبير على هذه الصيغة ، تأتي في المرتبة الثانية صيغة الإجارة بنسبة 6% تدل علة وجود اهتمام متزايد لهذا

النوع من العقود ، أما صيغة السبيل فقد سجلت نسبة منخفضة تبلغ 1% مما يشير إلى محدودية الممارسات التمويلية الحالية ، في حين لم تسجل أي نسبة لصيغة الاستصناع حيث بلغت نسبتها 0% ، وهو ما قد يعزى ضعف الطلب عليها أو إلى تعقيدات مرتبطة بتطبيقها مقارنة بباقي الصيغ .

الفرع الثاني: حجم التمويل العقاري من التمويل بالمراجعة.

تعد المراجعة من أكثر الصيغ الإسلامية استعمالا وطلبا من قبل العملاء على مستوى النافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري ولها عدة أنواع وتمويلات في العديد من المجالات وفي هذا الفرع سنتطرق إلى أنواعها وكذلك حجم التمويل العقاري بالمراجعة في الوكالة.

أولاً: أنواع صيغ المراجعة

أ- مراجعة التجهيزات:

هو تمويل يسمح للأفراد بالحصول على سلع استهلاكية (الأجهزة المنزلية، والالكترونية والأثاث) وللمهنيين تجهيزات مهنية. لتجسيد هذا التمويل يتدخل البنك الوطني الجزائري بصفته مشتري أول للتجهيزات أي كان نوعها من البائع ليعيد بيعه للزبون مقابل هامش ربح متفق عليه مسبقا.

ب- مراجعة عقارية:

وهو جانب مهم في المراجعة لأنه يعد من أكثر الأنواع استخداما وهي عقد بيع عقار بتمويل مطابق لأحكام الشريعة الإسلامية، حيث يقوم الزبون باختيار العقار الذي يريد شراءه من عند مرقى عقاري أو أفراد، يقوم البنك بشراؤه وإعادة بيعه للزبون مقابل هامش ربح معلوم ومتفق عليه مسبقا بين الطرفين.

ت- مراجعة السيارات:

هي عقد بيع سيارات جديدة يتم تركيبها أو تصنيعها في الجزائر، يكون العقد بصيغة مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية يشتري البنك السيارة من الوكيل ويعيد بيعها للزبون بهامش ربح متفق عليه من الطرفين، سعر التكلفة وهامش الربح معروف للطرفين.

ثانيا: حجم التمويل العقاري من التمويل الإجمالي بالمراجعة

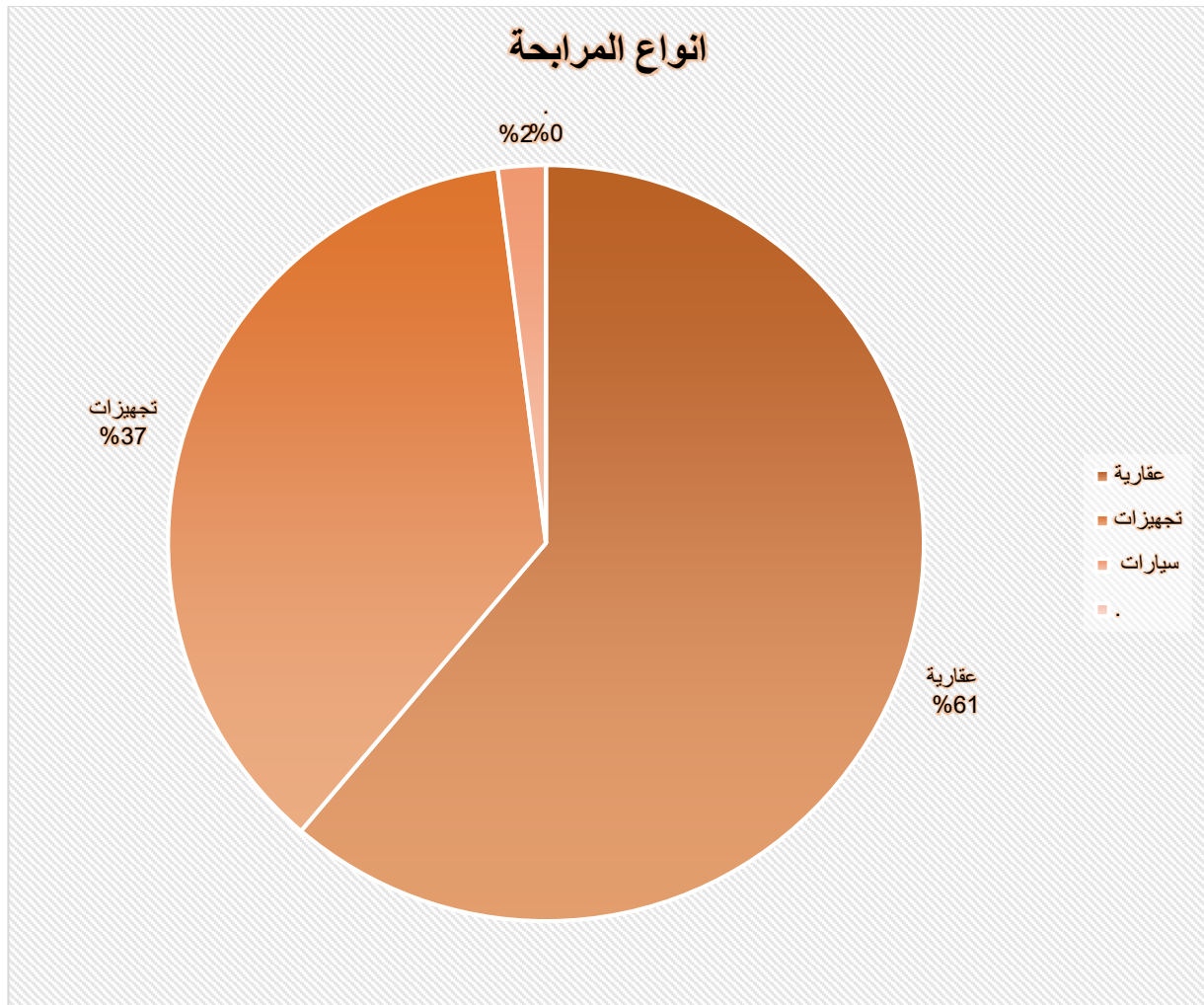
الجدول (3-3): جدول يوضح أنواع المراجعة والتمويلات لكل نوع

أنواع المراجعة	الفترة	حجم التمويل	النسب
مراجعة التجهيزات	2020\07\28 2025\04\20 إلى	199270941,91DA	36,63 %
مراجعة عقارية	2020\07\28 2025\03\17 إلى	330402020,00DA	60,73 %
مراجعة السيارات	2021\08\18 2025\04\20 إلى	14290138,00DA	2,64%
حجم التمويل الإجمالي	\	543963099,91	100 %

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على المعلومات المقدمة من مسؤول قسم الصيرفة الإسلامية على مستوى البنك الوطني الجزائري وكالة تقرت

يوضح الجدول أنواع صيغ المراجعة المعتمدة خلال الفترة الممتدة من سنة 2020 إلى سنة 2025، حيث تشمل مراجعة عقارية، مراجعة تجهيزات، ومراجعة سيارات. وتظهر البيانات أن المراجعة العقارية تصدرت حجم التمويل بأجمالي قدره DA 330402020,00، التي تمثل النسبة الأكبر وهي 60,73%، تليها مراجعة التجهيزات ب DA 199270941,91، وتمثل نسبة 36,63%، في حين جاءت مراجعة السيارات في المرتبة الأخيرة ب DA14290138,00، فقط ونسبتها ضئيلة وقد بلغت 2,64%.

الشكل رقم 05 دائرة نسبية تمثل تمويلات أنواع المراجعة



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على المعلومات المقدمة من طرف مسؤول قسم الصيرفة الإسلامية في البنك الوطني الجزائري وكالة تقرت

تمثل الدائرة النسبية توزيع حجم التمويلات بالمراجعة لأنواعها الثلاثة، حيث تظهر استحواذ المراجعة العقارية على النسبة الأكبر من إجمالي التمويلات بنسبة 61%، مما يعكس توجهها واضحا للاستثمار العقاري، إضافة إلى ارتفاع الطلب على السكن. تليها مراجعة التجهيزات بنسبة 37%، وهي نسبة معتبرة تدل علة اهتمام المؤسسات بتمويل التجهيزات للأفراد أو المؤسسات على حد سواء، خاصة في قطاع الإنتاج والخدمات، أما مراجعة السيارات بنسبة 2% فقط، وهو ما يشير إلى عزوف نسبي عن هذا النوع من التمويل، راجع لعدة أسباب منها ركود سوق السيارات في الجزائر في السنوات الأخيرة.

المطلب الثاني: مناقشة وتحليل النتائج.

من خلال هذا المطلب نريد مناقشة الدراسة التحليلية المذكورة سلفا.

مناقشة وتفسير نتائج الدراسة التحليلية:

بعد تحليل البيانات، وكذا إجراء مقابلات الشخصية مع بعض الموظفين على مستوى البنك الوطني الجزائري — وكالة تقرت — رغم اختلاف وظائفهم، وبعد ما أن تم توجيهي من طرفهم نحو اللجوء إلى الموقع الإلكتروني لبنك السلام الجزائر للاستفادة من تقارير السنوية للبنك خلال فترة الدراسة لتزويدي بمعلومات شاملة بهدف تحليل بعض المتغيرات تم التوصل إلى النتائج التالية:

أولا: الجدول (2-2):

يمثل الجدول المعروض مجموعة من الصيغ الإسلامية التي يعتمدها البنك الوطني الجزائري وكالة تقرت في تقديم التمويل لعملائه، حيث يتضمن صيغة المراجعة، الإجارة، الاستصناع والسبيل.

حيث تعد المراجعة أكثر الصيغ استخداما في التمويل الإسلامي وهذا يرجع إلى خصائصها التي تجعلها ملائمة لاحتياجات أكبر شريحة من العملاء. في هذه الصيغة يشتري البنك السلعة بناء على طلب العميل ثم يبيعها له بهامش ربح معلوم مما يجعلها أكثر شفافية، وتعتبر خيارا أكثر شيوعا لأنها توفر حلول تمويلية يمكن التنبؤ بها، مما يساعد العملاء على تخطيط ميزانياتهم وتحديد التزاماتهم المالية. كما إن استخدامها لا يقتصر على الأفراد، بل يمكن إن يكون مناسباً للمشروعات الكبرى والمتوسطة وهو ما يفسر الطلب المرتفع عليها.

يمثل توزيع استخدام هذه الصيغ في البنك الوطني الجزائري وكالة تقرت تنوعا مهما في الخيارات التمويلية المتاحة للعملاء فمن خلال هذا التنوع يظهر التزام البنك بتقديم حلول تمويلية مرنة تتناسب مع احتياجات السوق المحلية وتراعي القيم الإسلامية في نفس الوقت.

ثانيا: الجدول (3-3):

يعرض الجدول حجم التمويل المخصص لصيغ المراجعة المختلفة المعتمدة من قبل البنك الوطني الجزائري وكالة تقرت خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى سنة 2025، وتشمل: المراجعة العقارية، مراجعة التجهيزات ومراجعة السيارات، ومن خلال البيانات الإحصائية يتضح إن المراجعة العقارية قد سجلت أعلى نسبة تمويل مقارنة بباقي الصيغ، مما يعكس توجهها واضحا لدى زبائن الوكالة نحو الاستثمار العقاري. هذا الاتجاه يعزى إلى عدة عوامل أبرزها ارتفاع الطلب على السكن في منطقة تقرت، إلى جانب عروض تمويل عقاري بشروط ميسرة نسبيا من قبل البنك. كما إن العقار يعتبر استثمارا أكثر أمانا واستقرارا مقارنة بتمويل التجهيزات والسيارات التي قد لا تمثل قيمة استثمارية طويلة الأمد. من جهة أخرى يلاحظ إن تمويل التجهيزات في المرتبة الثانية مما قد يشير إلى نشاط اقتصادي متوسط في قطاعات الخدمات والمقاولات، بينما يدل تدني تمويل السيارات إلى كونه تمويلا استهلاكيا محدود الأثر الاستثماري أو إلى تأثيرات تنظيمية واقتصادية تتعلق بسوق السيارات في الجزائر خلال السنوات من 2020 إلى يومنا هذا.

يعكس هذا التوجه في التمويل مدى تجاوب البنك مع حاجيات السوق المحلي، ويؤكد أهمية الصيغ التمويلية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية كأداة فعالة في تلبية الطلب الحقيقي وتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية.

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل كلما يخص النتائج المتوصل إليها في دراسة الحالة التي قمنا بها على مستوى البنك الوطني الجزائري وكالة - تقرت - والتي كانت البداية بتقديم البنك، ثم عرض عينة وأدوات الدراسة بحيث تمثلت أدوات الدراسة في المقابلة الشخصية والملاحظة وتمت الاستعانة بأسلوب دراسة حالة، والأدوات التحليلية كبرنامج EXEL حيث تم التوصل إلى إن للمراجعة اثر على ربحية النوافذ الإسلامية في البنك، ثم تطرقنا إلى تحليل ومناقشة النتائج المتوصل إليها بناء على ما تم تدوينه خلال فترة التربص من مخرجات المقابلات مع مجموعة من الموظفين والملاحظات كذلك بحيث تبين لنا:

إن صيغة المراجعة تعد من أكثر الصيغ استخداما في النوافذ الإسلامية داخل البنوك التقليدية، نظرا لما تتمتع به من وضوح في الهيكل الشرعي وانخفاض نسبي في درجة المخاطرة كما تناول هذا الفصل أثر هذه الصيغة موضحا أنها تمثل ركيزة أساسية لتحقيق أرباح مستقرة ومستدامة. فقد أظهرت نتائج التحليلان الاعتماد على المراجعة يسهم بشكل كبير في تعزيز العائدات، خاصة وأنها تضمن للبنك هامش ربح محدد مسبقا.

كما يشير الفصل إلى إن النوافذ الإسلامية تلجا بكثافة إلى هذه الصيغة، لكونها سهلة التطبيق وتلقى قبولا واسعا من طرف العملاء خصوصا في بيئات لا تزال ثقافة التمويل الإسلامي فيها في طور النمو.

الخاتمة

الخاتمة:

في ختام هذا الدراسة التي تناولت أثر صيغة المراجعة على ربحية النوافذ الإسلامية، تم التوصل إلى جملة من النتائج التي تؤكد الأهمية البالغة لهذه الصيغة ضمن منظومة التمويل الإسلامي المعاصر، وإبراز دورها الملموس في تعزيز ربحية النافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري وكالة تقرت.

وتمت معالجة إشكالية الدراسة من خلال فصلين، الفصل الأول الذي شمل المفاهيم الأساسية المختلفة والأدبيات التي تخص الجانب النظري لمتغيري الدراسة وهما صيغة المراجعة والنوافذ الإسلامية، وأيضا شملت مجموعة من الدراسات السابقة العربية والأجنبية، التي لها علاقة مباشرة بالموضوع، سواء بالمتغيرين أو متغير واحد.

الفصل الثاني والذي تضمن بيانات وطريقة أدوات الدراسة المتبعة في الدراسة الميدانية خلال فترة التبرص على مستوى البنك الوطني الجزائري بالإضافة إلى مناقشة وتحليل النتائج للوصول إلى أثر صيغة المراجعة على ربحية النافذة الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري، ومدى مساهمة صيغة المراجعة العقارية في زيادة حجم التمويل الكلي بصيغة المراجعة وبالتالي الرفع من عوائد النافذة الإسلامية وتقديم قيمة مضافة للبنك.

من خلال قيامنا بهذه الدراسة وبعد اختبار الفرضيات توصلنا إلى ما يلي:

(1) اختبار الفرضية الأولى:

تطبق النافذة الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري مجموعة من الأساليب المتنوعة من التمويل الإسلامي تضمنت البيوع، الشركة والإجارة، والمتمثلة في 9 صيغ إسلامية، استعمل منها 4 صيغ على مستوى الوكالة وهي: صيغة المراجعة، صيغة الإجارة العقارية المنتهية بالتمليك، صيغة السبيل وصيغة الاستصناع. ومنه نثبت صحة الفرضية الأولى.

(2) اختبار الفرضية الثانية:

تنقسم مستويات التمويل بصيغة المراجعة في النافذة الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري إلى ثلاثة مستويات وهي مراجعة التجهيزات تستخدم لاقتناء معدات، أدوات، أجهزة مختلفة للأفراد والمؤسسات، مراجعة عقارية تستخدم لتمويل عقارات مباني أراضي أو سكن ومراجعة السيارات تستخدم لاقتناء السيارات سواء المستوردة أو المصنعة في التراب الوطني، وعليه يتم إثبات صحة الفرضية الثانية.

(3) اختبار الفرضية الثالثة:

تؤثر صيغة المراجعة على ربحية النافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري وكالة تقرت، حيث تمثل حجم التمويل بالمراجعة من التمويل الكلي الإسلامي مبلغ قدره: DA 543963099,91، شكلت نسبة 93,36% من النسبة الكلية، وتحقق أكبر عائد للنافذة الإسلامية، وتنقسم بين 3 مستويات المذكورة سلفاً، حيث تستحوذ المراجعة العقارية على حجم التمويلات الكلية لصيغة المراجعة حيث بلغت نسبة التمويل بالمراجعة العقارية 60,73% وبلغت نسبة مراجعة التجهيزات 36,63% وأخيراً مراجعة ال سيارات 2,64%. وهذا يظهر أن التمويل بالمراجعة العقارية يؤثر بصفة أولى على حجم التمويلات بالمراجعة ومن ثم على تمويل بالصيغ الإسلامي وبالتالي زيادة ربحية النافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري وكالة تقرت، وعليه تم إثبات صحة الفرضية الثالثة.

النتائج النظرية:

أسفرت الدراسة النظرية عن مجموعة من النتائج كالتالي:

1. تقدم النافذة الإسلامية للعملاء تمويلات مختلفة عن طريق طرح مجموعة من الصيغ الإسلامية موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية وأيضاً تلبي حاجات العملاء للحصول على مختلف السلع والخدمات والعقارات المختلفة دون الحاجة إلى التوجه إلى البنوك الإسلامية.
2. تبني الحكومة الجزائرية للصيرفة الإسلامية أدى إلى توجه النشاط المصرفي إلى فتح نوافذ إسلامية على مستوى البنوك العمومية التقليدية لتقديم منتجات إسلامية واستقطاب عدد كبير من الزبائن الذي يرغبون في تمويلات جائزة شرعاً، وزيادة المنافسة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.
3. استطاعت النوافذ الإسلامية من خلال صيغة المراجعة تحقيق توافق مع متطلبات الشريعة الإسلامية وزيادة ربحية النوافذ هذا راجع لعدة عوامل منها سهولة ووضوح صيغة المراجعة مما يعزز مصداقية النوافذ ومكانتها في السوق المالي.

النتائج التطبيقية:

1. تقوم النافذة الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري وكالة تقرت بتقديم مجموعة من أساليب التمويل الإسلامية المتنوعة، تتيح النافذة 9 منتجات إسلامية، تم استغلال 3 صيغ منذ اعتماد الصيرفة الإسلامية على مستوى البنك الوطني الجزائري سنة 2020. وهي كالتالي: صيغة المراجعة، صيغة الإجارة العقارية المنتهية بالتسليم، صيغة السبيل.

2. بلغ حجم التمويل الكلي الإسلامي للصيغ الإسلامية في النافذة الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري منذ اعتماد الصيرفة الإسلامية سنة 2020 وإلى يومنا هذا مبلغ قدره : DA 582963099,91 ، حيث أظهرت البيانات المالية للبنك أن صيغة المراجعة متصدرة حجم التمويل الكلي بمبلغ قدره : DA 543963099,91 ، وبلغت نسبتها 93,36% ، ما يدل على دورها المحوري في ربحية و تحسين الأداء المالي للنافذة الإسلامية ، كما أشارت البيانات قيمة التمويل بالإجارة العقارية ك ثاني صيغة اعتمادا بعد المراجعة بمبلغ قدر ب : DA 35200001,12 ، وبلغت نسبتها 6,04% ، و في المرتبة الأخيرة صيغة السبيل التي تعتبر الأقل تمويلا بمبلغ قدره : DA 3500000,00 ، بنسبة ضئيلة بلغت 0,6% .

3. تنقسم صيغة المراجعة المعتمدة في النافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري وكالة تقرت إلى ثلاثي مستويات من التمويل في مختلف المجالات وهي: مراجعة عقارية، مراجعة التجهيزات ومراجعة السيارات.

حيث تمثل المراجعة العقارية النسبة الأكبر من تمويلات المراجعة بمبلغ: DA 330402020,00 بنسبة 60,73% من النسبة الإجمالية للمراجعة هذا ما يؤكد لنا مساهمة المراجعة العقاري في زيادة ربحية النافذة الإسلامية للبنك نظرا لحجم التمويل وفترة السداد الطويلة التي تضمن تدفقات نقدية مستمرة، وكذا التوجه الكبير للعملاء للاستثمار في المجال العقاري لاقتناء العقارات والسكن.

تليها مباشرة مراجعة التجهيزات بحجم تمويل بلغ: DA 199270941,91 بنسبة 36,63% هذا ما يعكس توجه العملاء لاقتناء التجهيزات كالأجهزة والأثاث ومختلف السلع. وفي آخر أنواع المراجعة، مراجعة السيارات بمبلغ: DA 14290138,00 بنسبة 2,64% هذا الانخفاض راجع إلى توقف سوق السيارات في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، وتوقف الاستيراد والتصنيع للسيارات، ولكن نأمل أن يكون هناك تطور في مراجعة السيارات خصوصا مع عودة استيراد السيارات في سنة 2025 وارتفاع حجم التمويل بالتالي المساهمة في التنمية الاقتصادية.

4. يحاول البنك الوطني الجزائري تنويع المنتجات الإسلامية المعتمدة عبر النوافذ الإسلامية، لكن معظم النوافذ تعتمد بشكل كبير على صيغة المراجعة وأصبحت تشكل ما يعرف بسجن المراجعة، والسبب يعود لانخفاض المخاطر وسهولة التطبيق وما تحمله من أثر إيجابي على ربحية النوافذ الإسلامية وثبات العائد.

التوصيات:

على غرار النتائج المتوصل إليها سابقا في الدراسة نقدم بعض الاقتراحات التي من شأنها تحسين أداء النوافذ الإسلامية للبنوك التقليدية وتطوير الصيرفة الإسلامية على المستوى الوطني.

توصيات عملية:

1. قيام البنك المركزي بترشيد العمليات البنكية المشرفة على الصيرفة الإسلامية والسعي لوضع سياسات مالية لتطوير التمويل الإسلامي في الجزائر.
2. توجيه نشاط النوافذ الإسلامية للبنوك التقليدية نحو دعم تنويع المنتجات الإسلامية الأخرى، والتي من شأنها تعزيز ثقة العملاء وكذا يساهم في ترسيخ التمويل الإسلامي كخيار تنافسي حقيقي داخل النظام المصرفي الجزائري.
3. يستحسن التوسع في تقديم صيغة المراجعة نظرا لما لها من أثر إيجابي على ربحية النافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري وكالة تقرت لفئات أوسع من الزبائن، خصوصا المؤسسات الصغيرة والمؤسسات المتوسطة التي بدورها تزيد من رفع الإيرادات.
4. العمل على تكثيف الندوات العلمية وكذا الملتقيات المشتركة بين الجامعة والمؤسسات المالية الاقتصادية خاصة التي تنشط في مجال الصيرفة الإسلامية مثل البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، لاكتساب معارف جديدة وأفاق واسعة.

توصيات تطبيقية:

1. ضرورة تدعيم موظفي بتكوينات متخصصة في الجوانب الشرعية والفنية للمنتجات الإسلامية، مما يساهم في رفع كفاءة التطبيق وضمان الالتزام بالضوابط الشرعية الإسلامية.
2. تطوير الأنظمة التقنية المصرفية، خاصة بصيغة المراجعة لتسهيل الإجراءات وتقليل الأخطاء.
3. إنشاء قاعدة بيانات مركزية لمتابعة أداء عمليات المراجعة وتحليلها بشكل دوري من أجل اتخاذ قرارات مبنية على مؤشرات مالية منتظمة ودقيقة.
4. إطلاق حملات توعية وتثقيف مالي موجهة للجمهور حول مزايا التمويل بالمراجعة والصيغ الإسلامية، مما يساهم في زيادة الطلب عليها ووضع دليل إجرائي مفصل يشرح خطوات كل صيغة.

آفاق الدراسة:

في إطار انتشار وتطور الصناعة المصرفية الإسلامية على الصعيد الوطني في الآونة الأخيرة، ونظرا لأهمية الصيغ التمويلية الإسلامية في دعم نشاط النوافذ الإسلامية للبنوك التقليدية وزيادة ربحيتها، نقترح هذه المواضيع التي يمكن أن تكون محورا لبحوث مستقبلية:

- دراسة أثر صيغة مربحة السيارات على ربحية النوافذ الإسلامية؛
- أثر ربحية النافذة الإسلامية على ربحية البنك الوطني الجزائري؛
- دراسة تقييم نمو حجم الاصول للنوافذ الإسلامية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

اولا: القرآن الكريم والسنة النبوية

ثانيا: الكتب.

- احمد صبحي العيادي، أدوات الاستثمار الإسلامية، دار الفكر، الطبعة الأولى، الأردن 2010.
- سليمان ناصر، تطوير صيغ التمويل لأجل قصير للبنوك الإسلامية، نشر جمعية التراث، الطبعة الاولى، غرداية، الجزائر، 2002.
- محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس، الجزء السادس، مطبعة الحكومة، الكويت 1397، الطبعة الاولى.
- يوسف القرضاوي، بيع المراجعة للأمر بالشراء كما تجربه المصارف الإسلامية وقواعد الشريعة، الطبعة الاولى، مؤسسة الرسالة، 2001.

ثالثا: المذكرات.

- فريد مشري، دور الأدوات المالية الإسلامية في تمويل البنوك الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2017.
- فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية، دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية ، 2005.

رابعا: مقالات.

- احمد صفية، بن قدور أشواق، دور التمويل الإسلامي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية التمويل الأصغر في السودان نموذجا، مجلة الاستشراف والتحليل الاقتصادي، العدد الثاني، جامعة تلمسان الجزائر ، 2022.
- الدكتور رمضان لعلا، تحديات فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية، مجلة الامتياز لبحوث الإدارة والاقتصاد، المجلد 01، العدد الثاني، الجزائر 2017.
- عبد الرحمان مفيض، رؤية شرعية حول المراجعة وصياغتها المصرفية، مجلة دراسات الجامعة الإسلامية شيتاغونغ المجلد الرابع، العدد الرابع.

- نجيب سمير خريس، النوافذ الإسلامية في البنوك الربوية من منظور اقتصادي إسلامي، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد الرابع، العدد الثاني، 2014.

المراجع باللغة الانجليزية:

- Julie young. Murabaha, definition, example and financing under Islamic Law, Journal of Islamic Finance , No : 12 , Uk 2024
- Muhammed Imran Othman, Murabaha meezan bank's guide to Islamic banking, Dar Al-Ishaat journal of ethica institute of Islamic finance, No: 132, Pakistan 2023.
- Shamsalden Aziz Salih, Islamic windows of the conventional banks, challenges and solutions, Mediterrean journal of social sciences, No: 06. Law department factuality of law and international relations, Soran 2018.
- Shabir Malik Shahzad, Nexsus between customer preference and operation of conventional banks Islamic windows in Pakistan, Journal of Islamic marketing, No: 01, Pakistan 2019.

المواقع الالكترونية:

<https://www.bna.dz>

الملاحق



الصيرفة الإسلامية FINANCE ISLAMIQUE

شهادات المطابقة الشرعية للصيرفة الإسلامية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



رئيسة الجمهورية
المجلس الإسلامي الأعلى

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

الرئيس
رقم: 270

شهادة المطابقة الشرعية

- بناء على المادة الثامنة من المقرر رقم 20 - 01 مؤرخ في 07 شعبان 1441 هـ الموافق لـ 01 أبريل 2020م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية،
- بناء على نظام بنك الجزائر رقم 02-20 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 هـ الموافق لـ 15 مارس سنة 2020م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ولاسيما المادة 14 منه، وعملا بمقتضى تعليمات بنك الجزائر رقم 03-20 المؤرخة في 02 أبريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ولاسيما في مادتها الثانية،
- بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف: **البنك الوطني الجزائري**
- وبعد مراجعة الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية للملف المذكور أعلاه المتضمن اتفاقية العقد والإجراءات العملية والندائية للنافذة الإسلامية، بتاريخ 07 ذي الحجة 1441 هـ / 28 جويلية 2020،
- قررت إصدار شهادة المطابقة الشرعية للمنتج المسمى:

الاجارة المنتهية بالتملك (العقار)

المجلس الإسلامي الأعلى
يوحنا الله علام الله

ملاحظة: يمكن للهيئة الشرعية الوطنية مراجعة هذه الشهادة أو تعديلها في حالة تعديل القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر وكذا قرارات الهيئات المرجعية المعتمدة.

مصادق عليها من طرف : المجلس الإسلامي الأعلى
الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية



الصيرفة الإسلامية FINANCE ISLAMIQUE

شهادات المطابقة الشرعية للصيرفة الإسلامية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



رئيسة الجمهورية
المجلس الإسلامي الأعلى

الرئيس
رقم: 26

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

شهادة المطابقة الشرعية

- بناء على المادة الثامنة من المقرر رقم 20 - 01 مؤرخ في 07 شعبان 1441 هـ الموافق ل 01 أبريل 2020م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.
- بناء على نظام بنك الجزائر رقم 02-20 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 هـ الموافق ل 15 مارس سنة 2020م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ولاسيما المادة 14 منه، وعملا بمقتضى تعليمات بنك الجزائر رقم 03-20 المؤرخة في 02 أبريل 2020 للفرقة للمتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ولاسيما في مادتها الثانية.
- بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف: البنك الوطني الجزائري
- وبعد مراجعة الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية للملف المذكور أعلاه المتضمن اتفاقية العقد والإجراءات العملية والتنظيمية للنافذة الإسلامية، بتاريخ 07 ذي الحجة 1441 هـ / 28 جويلية 2020،
- قررت إصدار شهادة المطابقة الشرعية ل:

النافذة الإسلامية
رئيس المجلس الإسلامي الأعلى
بوعبد الله غلام الله

ملاحظة: يمكن للهيئة الشرعية الوطنية مراجعة هذه الشهادة أو تعديلها في حالة تعديل القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر وكذا قرارات الهيئات المرجعية المعتمدة.

مصادق عليها من طرف : المجلس الإسلامي الأعلى
الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية



الصيرفة الإسلامية FINANCE ISLAMIQUE

شهادات المطابقة الشرعية للصيرفة الإسلامية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



رئيسة الجمهورية
المجلس الإسلامي الأعلى

الرئيس

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

شهادة المطابقة الشرعية

- بناء على المادة الثامنة من المقرر رقم 20 - 01 مؤرخ في 07 شعبان 1441 هـ الموافق لـ 01 أبريل 2020م، المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية،
- بناء على نظام بنك الجزائر رقم 02-20 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 هـ الموافق لـ 15 مارس سنة 2020م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ولاسيما المادة 14 منه، وعملا بمقتضى تعليمات بنك الجزائر رقم 03-20 المؤرخة في 02 أبريل 2020 المعروفة بالمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات، والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ولاسيما في مادتها الثانية،
- بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف البنك الوطني الجزائري
- وبعد مراجعة الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية للملف المذكور أعلاه المتضمن اتفاقية العقد والإجراءات العملية والتنظيمية للنافذة الإسلامية، بتاريخ 07 ذي الحجة 1441 هـ / 28 جويلية 2020،
- قررت إصدار شهادة المطابقة الشرعية للمنتج المسمى:



المراجعة للتجهيز الإسلامي
بوعبد السلام الله

ملاحظة: يمكن للهيئة الشرعية الوطنية مراجعة هذه الشهادة أو تعديلها في حالة تعديل القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر وكذا قرارات الهيئات المرجعية المعتمدة.

مصادق عليها من طرف : المجلس الإسلامي الأعلى
الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية



الصيرفة الإسلامية FINANCE ISLAMIQUE

شهادات المطابقة الشرعية للصيرفة الإسلامية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



رئيسة الجمهورية
المجلس الإسلامي الأعلى

الرئيس

رغم: 28

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

شهادة المطابقة الشرعية

- بناء على المادة الثامنة من المقرر رقم 20 - 01 مؤرخ في 07 شعبان 1441 هـ الموافق لـ 01 أبريل 2020م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية،
- بناء على نظام بنك الجزائر رقم 02-20 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 هـ الموافق لـ 15 مارس سنة 2020م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ولاسيما المادة 14 منه، وعملا بمقتضى تعليمات بنك الجزائر رقم 03-20 المؤرخة في 02 أبريل 2020 للتعرف على المنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ولاسيما في مادتها الثانية،
- بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف: البنك الوطني الجزائري
- وبعد مراجعة الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية للملف المذكور أعلاه المتضمن اتفاقية العقد والإجراءات العملية والتنظيمية للنافذة الإسلامية، بتاريخ 07 ذي الحجة 1441 هـ / 28 جويلية 2020،
- قررت إصدار شهادة المطابقة الشرعية للمنتج المسمى:

المزاينة للسيارات
رئيس المجلس الأعلى
بو عبد الله غلام

ملاحظة: يمكن للهيئة الشرعية الوطنية مراجعة هذه الشهادة أو تعديلها في حالة تعديل القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر وكذا قرارات الهيئات المرجعية المعتمدة.

مصادق عليها من طرف: المجلس الإسلامي الأعلى
الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية



الصيرفة الإسلامية FINANCE ISLAMIQUE

شهادات المطابقة الشرعية للصيرفة الإسلامية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



رئاسة الجمهورية
المجلس الإسلامي الأعلى

الرئيس

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

رقم: 34

شهادة المطابقة الشرعية

- بناء على المادة الثامنة من المقرر رقم 20 - 01 مؤرخ في 07 شعبان 1441 هـ الموافق لـ 01 أبريل 2020م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.
- بناء على نظام بنك الجزائر رقم 02-20 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 هـ الموافق لـ 15 مارس سنة 2020م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ولاسيما المادة 14 منه، وعملا بمقتضى تعليمات بنك الجزائر رقم 03-20 المؤرخة في 02 أبريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ولاسيما في مادتها الثانية.
- بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف: البنك الوطني الجزائري
- وبعد مراجعة الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية للملف المذكور أعلاه المتضمن اتفاقية العقد والإجراءات العملية والتنظيمية للناقد الإسلامية، بتاريخ 07 ذي الحجة 1441 هـ / 28 جويلية 2020، قررت إصدار شهادة المطابقة الشرعية للمنتج المسعى:

المراجعة العقارية

رئيس المجلس الإسلامي الأعلى
بوعبد الله غلام الله

ملاحظة: يمكن للهيئة الشرعية الوطنية مراجعة هذه الشهادة أو تعديلها في حالة تعديل القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر وكذا قرارات الهيئات المرجعية المعتمدة.

مصادق عليها من طرف : المجلس الإسلامي الأعلى
الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية



البنك الوطني الجزائري
Banque Nationale d'Algérie



ملف تمويل منتج مرابحة العقار

ملف الزبون/ الزبون الشريك

« الوثائق الإدارية

- نسخة من بطاقة الهوية الشخصية سارية المفعول
- شهادة عائلية
- شهادة إقامة
- شهادة ميلاد
- نسخة من البطاقة الضريبية لأصحاب المشاريع الفردية (التجار والحرفيين والمهنيين)

« الوثائق التي تثبت الأجرة/ الدخل

- كشف الحساب لآخر ثلاثة أشهر
- ➔ للأجراء
- شهادة عمل حديثة مع كشوفات الراتب الثلاثة الأخيرة أو كشف الدخل العام



البنك الوطني الجزائري
Banque Nationale d'Algérie



+ لغير الأجراء

- التنبيهات الجبائية الثلاثة الأخيرة أو أي وثيقة أخرى تثبت الدخل لغير الأجراء
- الميزانيات العمومية وبيانات الدخل لآخر ثلاث سنوات مالية بنسبة للزبائن الذي يتعدى مبلغ العقار 20.000.000 دج
- شهادة عدم الخضوع للضريبة

« الملف المتعلق بالعقار

- + اقتناء العقار من عند مرقي عقاري
- قرار تخصيص العقار، شهادة تأكيد الحجز أو أي وثيقة تثبت تخصيص العقار والتي تحمل مواصفاته، السعر، العنوان
- شهادة مطابقة المشروع
- + اقتناء العقار من عند الخواص
- عقد ملكية العقار مع نسخة من الدفتر العقاري
- تقرير الخبرة للعقار من طرف خبير عقاري معتمد لدى البنك الوطني الجزائري
- الشهادة السلبية مقدمة من طرف المحافظة العقارية المختصة إقليميا حديثة لا تتعدى 3 أشهر



البنك الوطني الجزائري
Banque Nationale d'Algérie



ملف تمويل منتج مرابحة التجهيزات

« الوثائق الإدارية

- نسخة من بطاقة الهوية الرسمية قيد الصلاحية
- شهادة الميلاد
- شهادة الإقامة
- شهادة عائلية للمتزوجين
- الفاتورة أو الفواتير المبدئية للتجهيزات
- نسخة من البطاقة الضريبية لأصحاب المشاريع الفردية (التجار والحرفيين والمهنيين)
- تصريح لاستشارة مركز المخاطر على مستوى بنك الجزائر
- طلب توطين الأجرة لدى البنك الوطني الجزائري مقبول من طرف صاحب العمل أو الترخيص بالافتتاح من الحساب البريدي الجاري مصادق عليه من طرف البلدية (يخص الزبون فقط)

« الوثائق التي تثبت الأجرة/ الدخل

- كشف الحساب للأشهر الثلاثة الأخيرة
- ➔ للأجراء
- شهادة عمل حديثة مع كشوفات الراتب الثلاثة الأخيرة أو الكشف السنوي للأجر



البنك الوطني الجزائري
Banque Nationale d'Algérie



✚ لغير الأجراء

- شهادات جبائية وشبه جبائية حديثة أو أي وثيقة أخرى تثبت الدخل لغير الأجراء
- الميزانيات العامة وبيانات الدخل لآخر ثلاث سنوات مالية
- شهادة عدم الخضوع للضريبة



البنك الوطني الجزائري
Banque Nationale d'Algérie



ملف تمويل منتج مرابحة السيارات ملف الزبون/ الزبون الشريك

« الوثائق الإدارية

- نسخة من بطاقة الهوية الرسمية قيد الصلاحية
- شهادة الميلاد
- شهادة الإقامة
- شهادة عائلية للمتزوجين
- نسخة من البطاقة الضريبية لأصحاب المشاريع الفردية (التجار والحرفيين والمهنيين)
- تصريح لاستشارة مركز المخاطر على مستوى بنك الجزائر
- طلب توطين الأجرة لدى البنك الوطني الجزائري مقبول من طرف صاحب العمل أو الترخيص بالاقطاع من الحساب البريدي الجاري مصادق عليه من طرف البلدية (يخص الزبون فقط)

« الوثائق التي تثبت الأجرة/ الدخل

- كشف الحساب للأشهر الثلاثة الأخيرة
- للأجراء
- شهادة عمل حديثة مع كشوفات الراتب الثلاثة الأخيرة أو الكشف السنوي للأجر



البنك الوطني الجزائري
Banque Nationale d'Algérie



← لغير الأجراء

- شهادات جبائية وشبه جبائية حديثة أو أي وثيقة أخرى تثبت الدخل لغير الأجراء
- الميزانيات العامة وبيانات الدخل لآخر ثلاث سنوات مالية
- شهادة عدم الخضوع للضريبة

الفهرس

الفهرس

العنوان	رقم الصفحة
الإهداء	72
الشكر	72
ملخص	72
قائمة الجداول	72
قائمة الأشكال	72
قائمة الملاحق	72
المقدمة	أ - ج
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية	06
تمهيد	06
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول أثر صيغة المراجعة على ربحية النوافذ الإسلامية	07
المطلب الأول: ماهية صيغة المراجعة	07
الفرع الأول: مفهوم المراجعة وأشكالها	07
الفرع الثاني: شروط التمويل بالمراجعة وضوابطها	12
المطلب الثاني: مفاهيم حول النوافذ الإسلامية	13
الفرع الأول: مفهوم النوافذ الإسلامية	14
الفرع الثاني: عوامل نجاحها وأنشطتها	17
المطلب الثالث: أثر صيغة المراجعة على ربحية النوافذ الإسلامية	19
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	21
المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية	21
المطلب الثاني: الدراسة السابقة باللغة الأجنبية	25
المطلب الثالث: محل الدراسة السابقة بالدراسة الحالية	28
خلاصة الفصل	31
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لأثر صيغة المراجعة على ربحية النافذة الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري - وكالة تقرت -	33
تمهيد	34
المبحث الأول: طريقة وأدوات الدراسة	35

35	المطلب الأول: متغيرات وعينة الدراسة
35	الفرع الأول: التعريف بالبنك الوطني الجزائري ومهامه
38	الفرع الثاني: عينة الدراسة
40	المطلب الثاني: أدوات الدراسة
41	المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها
41	المطلب الأول: عرض النتائج المتحصل عليها من البنك الوطني الجزائري –وكالة تقرت-
41	الفرع الأول: حجم التمويل بالمرابحة من التمويل الكلي الإسلامي على مستوى البنك الوطني الجزائري – وكالة تقرت-
46	الفرع الثاني: حجم التمويل العقاري من التمويل بالمرابحة
49	المطلب الثاني: مناقشة وتحليل النتائج
51	خلاصة الفصل
53	الخاتمة
59	المراجع
61	الملاحق
72	الفهرس